



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة التاسعة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المتعقد  
في ٢٥/رمضان/١٤١٦ هجرية الموافق ١٤/٢/١٩٩٦ ميلادية.

العدد (١٩) - جدول الأعمال - الجلد (٣٣)  
صفحة

- ٦ ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٦ ٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات.
- ١ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب نواف القاضي
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عوض خليفات
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله العكايلة

هذا من الأعمال

٧١١  
٥٣٨  
٥٥٨

## صفحة

## ٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٠٥٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٣، جواباً على السؤال رقم (٢٢٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

٢ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (١٢٩) تاريخ ١٩٩٦/١/١٧، جواباً على السؤال رقم (٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب خطاب.

٣ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٢٢٧) تاريخ ١٩٩٦/١/١٧، جواباً على السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي.

٤ - كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (٨٢٩) تاريخ ١٩٩٦/١/١٨، جواباً على السؤال رقم (٤٦) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.

## ٤ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/٢/١١، والمتضمن انتخاب :-

١ - معالي المهندس سمير الحباشنة رئيساً للجنة.

٢ - سعادة الدكتور محمد عويضة مقررراً للجنة.

٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠

## صفحة

والمتضمن انتخاب معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة رئيساً للجنة.

٣ - قرار اللجنة الإدارية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠، والمتضمن انتخاب سعادة النائب السيد طلال عبيدات رئيساً للجنة.

٤ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/٢/١١، والمتضمن انتخاب سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة رئيساً للجنة.

٥ - قرار لجنة الزراعة والري رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/٢/١١، والمتضمن انتخاب معالي المهندس منصور بن طريف رئيساً للجنة.

٦ - قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، والمتضمن مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥.

٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠، والمتضمن مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الأربعاء ١٩٩٦/٢/٢٨ الساعة العاشرة صباحاً.

هذا من الأعمال

٣٧١  
٣٦٨  
٣٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة ( العاشرة والنصف) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/٢/١٤ ميلادي. عقد مجلس النواب جلسته (التاسعة عشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور أمين عام مجلس الأمة (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة : السيد سليمان السعد، السيد ضيف الله المومني، السيد بدر الرياطي.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : د. عوض خليفات، د. عبد الله العكايلة، السيد نواف القاضي، السيد علي أبو الراغب.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد.

وحضر من الحكومة :-

١ - دولة السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبد الله النصور : وزير التعليم العالي

٣ - معالي المهندس عبد الهادي المجالي : وزير الأشغال العامة والإسكان.

٤ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير العدل

٥ - معالي السيد جمال الضرايرة : وزير البريد والاتصالات

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري

٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار

٨ - معالي الدكتور عبد الرزاق طبشبات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٩ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة

مجلس النواب

٥

١٠ - معالي الدكتور عبد السلام

العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

١١ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة

المعدنية

١٢ - معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون

البرلمانية

١٣ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤ - معالي المهندس حماد أبو جاموس : وزير التنمية الإجتماعية.

١٥ - معالي المهندس منير صوير : وزير التموين.

١٦ - معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانة : وزير العمل

١٧ - معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة

١٨ - معالي الدكتور أحمد القضاة : وزير الثقافة

١٩ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة

٢٠ - معالي السيد محمود الهويل : وزير دولة

٢١ - معالي السيد محمد داودية : وزير الشباب

٢٢ - معالي السيد محمد عودة نجادات : وزير دولة

٢٣ - معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم

٢٤ - معالي السيد مروان عوض : وزير المالية

٢٥ - معالي السيد خالد المداح : وزير دولة للشؤون

الخارجية

٢٦ - معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الإعلام

٢٧ - معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل

وحضر من الأمانة العامة :-

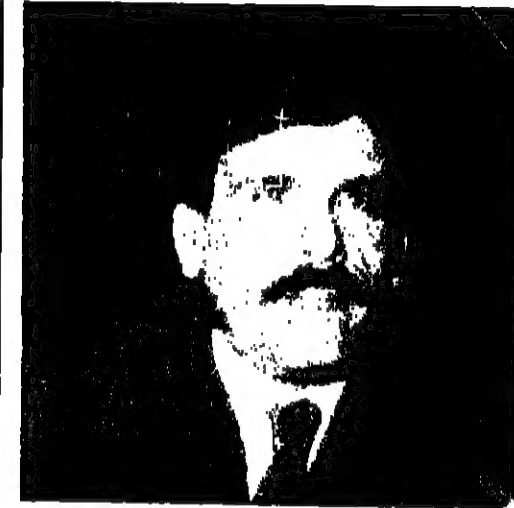
١ - السيد نذير عطيات.

محضر من الأعمال

٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧



- ٢ - السيد محمد الرديني
- ٣ - السيد غسان النجداوي
- ٤ - السيد فراس العدوان



#### معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب مكتمل أعلن بدء  
الجلسة ، السيد الأمين العام جدول  
الأعمال  
السيد الأمين العام  
بسم الله الرحمن الرحيم

#### ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس : يعني ؟  
يعني .

#### السيد الأمين العام

#### ٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة  
النائب نواف القاضي .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي  
الدكتور عوض خليفات .

ج - طلب معذرة مقدم من  
معالي الدكتور عبدالله العكايلة .  
معالي رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على  
معذرة السادة النواب المحترمين ؟  
الجميع : موافقون .

#### معالي رئيس المجلس :

السادة الزملاء فيما يستجد من  
أعمال لدي العديد من الزملاء طالبين  
الكلام، أبدأ بداية الاستجاذ إبراهيم  
سمارة .

#### السيد إبراهيم سمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

#### حضرات النواب

١ - تتكرر مراجعات المواطنين  
لنوابهم يومياً من أجل مطالبة  
الحكومة بإعفاء المقاربات والأملاك

دولة رئيس الوزراء : شكراً معالي  
الرئيس .

أعتقد أن الأمور التي أوردها  
سعادة النائب المحترم هي أمور  
تحتاج إلى الدراسة والبحث وأتمنى  
عليه أن يقدم هذه المقترحات بموجب  
مذكرة حتى يتسنى للحكومة أن  
تدرسها وتجيب عليها بدقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : - شكراً  
الاستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور : -

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

رغم التأكيد الجازم الذي عبر  
عنه خطاب وزير الخارجية السوداني  
في الإجتماع غير الرسمي لمجلس  
الأمن والذي تضمن أن السودان  
يعارض بشكل قاطع كل أشكال  
ومظاهر الإرهاب وإن حكومته تكرر  
موقفها الثابت الداعي لأن تمتنع  
الدول عن تقديم أي دعم للنشاطات  
الإرهابية وأن حكومته عبرت عن  
إدانتها الشديدة للهجوم الذي  
استهدف حياة الرئيس المصري في

الموروثة من الرسوم والضرائب،  
وكذلك المنقولة من الأصول إلى  
الفروع أو العكس، أو ما بين الأشقاء  
والأزواج، لأنها ليست بحكم البيع  
للغير، وهي متكررة يومياً وباهظة  
التكاليف خاصة في حالات الميراث،  
فكان الأرض أو العقار يُشتري عدة  
مرات عند مناقشته ، وهذا المطلب  
أسوة بما عند الدول الأخرى. نطلب  
من الحكومة رأيها في ذلك .

٢ - إعادة النظر في بعض  
قوانين الأراضي مثل : أخذ الربع  
عند فتح الشوارع وتوسعتها أو  
تنظيمها سواء ضمن حدود المجالس  
البلدية أو خارج حدودها . كما أنه  
عندما تزيد فضلات من الشوارع  
يعاد بيعها مرة أخرى إلى صاحب  
الملك الذي اقتطعت منه أصلاً والذي  
كان قد أخذ منه الكثير بلا مقابل .

وعليه نطالب الحكومة بإعادة  
النظر في هذه الأمور تحقيقاً للعدالة .  
وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : شكراً  
لك، دولة رئيس الوزراء .

هذا من أصل

عدّة مناسبات ومنابر وأن منفذي العملية يجب أن يلقي القبض عليهم وأن تفتح لهم قضية وأن يسلموا ليتم تقديمهم للمحاكمة على جريمتهم البشعة وأن السودان أصدر قراراً بتكوين لجنة تحقيق رفيعة المستوى وخولها كل السلطات اللازمة.

أقول رغم كل ذلك فقد صدر قرار من مجلس الأمن باتهام السودان بالإرهاب.

وقد تبع هذا القرار عدد من الإجراءات الأميركية بسحب موظفي سفارتها من الخرطوم ومطالبة رعاياها بعدم السفر إلى السودان وهي خطوات على طريق اتخاذ اجراءات ظالمة على غرار ما فعلت مع العراق وليبيا.

إنني أهيب بالمجلس الكريم أن يدين هذا القرار وأن تعمل الشعبية البرلمانية الأردنية على دعوة الإتحاد البرلماني العربي لاجتماع طارئ لتدارس أبعاد هذا القرار، كما أهيب بالحكومة الموقرة في بداية عهدنا أن تقف الموقف الذي تمليه عليها عروبتها وإسلامها وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الأستاذ خليل

حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

أرجو أن انوه في البداية على أنني تقدمت بطلب لهذه الكلمة قبل أربع جلسات من الآن وما كان مستجداً أصبح ماضي عليه حوالي اسبوعين، وكنت ناوي أن أتحدث عن تصريح وزير الدفاع الأميركي (بيري) حول إتهام الأردن بالتآمر على العراق لكن سأحدث في موضوع آخر اليوم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أن معضلة الفقر والبطالة في الأردن تقض مضاجع كل أردني مخلص لبلده منتمي لوطنه يعي إنعكاسات هذه المعضلة على مستقبل البلد الإقتصادي والإجتماعي والإستقرار السياسي وقد تقدمت الحكومة برزمة القوانين

(٥٠٪) قد أثار ردود فعل سلبية بين الأوساط الأردنية وخاصة الصناعية والتجارية لأن القرار يتعارض مع المرتكزات الأساسية للإقتصاد الأردني والتي ترسخت وتعمقت خلال عقود والتي أدت لإقامة العديد من الصناعات الأردنية معتمدة على السوق العراقي الكبير والقريب من الأردن، إن قرار التخفيض يشكل ضربة قوية جديدة للإقتصاد الأردني وللصناعة الأردنية بشكل خاص والتي بعضها سيفلق أبوابه والتي ستؤدي إلى بطالة إضافية في سوق العمل الأردني بالإضافة إلى زيادة معاناة الشعب العراقي الشقيق المحاصر والذي نتغنى بأننا الحريصون عليه والعاملين على رفع المعاناة عنه.

معالي رئيس المجلس : دولة

رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ووزير

الخارجية ووزير الدفاع :

القرار الذي اتخذته الحكومة

الإقتصادية والتي أقرها مجلسكم الكريم أملاً في تحسين المناخ الإستثماري ووصولاً إلى إنطلاقة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى استثمار يولد فرص عمل جديدة يخفف من ظاهرة الفقر والبطالة ويحسن من مستوى معيشة الفرد، ولكننا بالوقت نفهسه نرى أن السياسات النقدية التي ينتهجها البنك المركزي تعمل على عكس ذلك حيث تم رفع سعر الفائدة ومن المسلم به اقتصادياً أن مثل هذا الرفع يؤدي إلى الإحجام عن الإستثمار ويزيد في كلفة الإنتاج ويقلل فرص المنافسة للصادرات مما يعمق مشكلة الفقر والبطالة، وأسأل الحكومة هنا عن مدى إيجابيات الحزمة الاقتصادية في ظل مثل هذه السياسات النقدية.

حضرات الزملاء

إن قرار الحكومة الأخير بتخفيض سقف البروتوكول التجاري مع العراق الشقيق بنسبة تقارب



هو قرار إقتصادي بحث وقد تم اتخاذه بناءً على دراسات مستفيضة غايتها الأساسية منع تفاقم الدين المترتب على الحكومة العراقية ولا مانع لدى الحكومة من بحث هذا الموضوع بكل حيثياته وتفاصيله من خلال الاجتماعي مع اللجنة المالية أو أي طريقة يختارها سعادة النائب وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد عبد المنعم أبو زنت، شكراً  
الأستاذ عبد المنعم أبو زنت  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس

بلغني من مصدر موثوق أن سفيرنا في واشنطن قد حضر صلاة وغداء في معبد شالوم اليهودي. ووصفت زيارة السفير الأردني للمعبد اليهودي بالزيارة التاريخية بل التاثر بمضمون التراتيل اليهودية قد بلغ مداه وعمقه الروحي لدى السفير، مما حمله على المطالبة بنسخة من بوابة الصلاة، وهي عبارة

عن كتاب الصلاة اليهودي المصحح وقد رأى رسول الله عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحمل صحيفة من التوراة، فقال له : والذي نفسي بيده لو أن موسى بن عمران كان حياً بين أظهركم لما حل له إلا أن يتبعني.

كما أن أجواء من تحيات الشباب اليهوديات للسفير الأردني ليلة السبت المقدسة عند اليهود، دخلت إلى كل قلب من أولئك المحظوظين الذين حضروا الإثارة والروعة التي غمرت كل اللحظات التي لا يمكن أن تنسى.

وقال كاهن يهودي في مقاله: حدث غير عادي من الغداء يمثل الآمال للسلام بين إسرائيل وجيرانها تجلى في صلاة مؤثرة جداً تمت يوم الخميس ١٥/١٢/٩٥ في كنيس شالوم «في تشيفي تشاس».

ويروى عن السفير الأردني في واشنطن «أن مشاركته قد تكون الأولى من نوعها من أي سفير عربي

آخر ويضيف الكاهن اليهودي : بعد الصلاة وقف السفير الأردني إلى جانب رئيس المعبد ورتل معه القداس شارون.

معالي الرئيس : إذا صحت هذه المعلومات فنكون مع شديد الأسف قد بلغنا العمق في التهويد بعد التطبيع، بل بلغ التفاني في إخلاص الولاء لليهود ودرجة الحب حتى العبادة، وإذا ثبت.....

معالي رئيس المجلس : يا أبا انس يعني ما ينطبق على الزملاء أرجو أن ينطبق عليك، يا سيدي إنتهى الوقت وكنت تستطيع أن تضبط وقتك على الدقيقتين، الأستاذ مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس

أخواني النواب المحترمين

أتوجه بالحديث إلى معالي الأخ

وزير المياه والري المحترم

وأريد أن أليي رغبة المواطنين

بإثارة هذا الموضوع وهم القاطنين

حول محطات التنقية أينما وجدت وهي تخدم جهة وتضر جهات أخرى لم ينتفعوا منها. والسؤال ما هو الحل لمثل هذه المكرمة الصحية والروائح التي لا تطاق وتلوث البيئة وتهدد السلامة العامة وتسبب بتكاثر الذباب وأيضاً القارص ونقل الجراثيم، وأخص منها محطة مدينة أبو نصير السكنية ومحطة السليحي البقعة الواقعة على جانب الطريق الرئيسي، علماً بأنه يوجد محطات مماثلة لا ينبعث منها رائحة وهي مثل محطة التنقية لمدينة السلط علماً بأنها محطة كبيرة جداً.

معالي الوزير : هناك مياة جارية على سطح الأرض وتصل إلى أماكن بعيدة بين المواطنين وتعرض لها المواشي والأطفال وهي مياه عادمة ومضرة، ومن هنا اتسأل هل يجوز حين العطاء والتنفيذ أن تختلف المواصفات بين مشروع وآخر حتى يصبح هذا الفارق وهذا الشكل الملموس مما يجعل المواطن يتسأل ويرفع صوته ويبحث ما هو الحل

واين العلاج لذا نرجو أن نسمع ويسمع المواطن (رد) معالي وزير المياه والري حتى نصبح الجميع بقناعة ما هو الحل وكيف العلاج وقبل أن نصل إلى أيام الصيف وذلك لنتقدم بالشكر الجزيل باسم المواطنين على معالجة هذا الموضوع المهم المؤذي بحياة الإنسان، وإذا لم تفعل الوزارة معالجة ما ذكر نضطر لبحث هذا الأمر من جديد وعندها نحمله إلى القانون البيئي الجديد الذي تحرص الحكومة على العمل به والمحافظة على البيئة والسلامة العامة من خلاله. وشكراً.

معالي رئيس المجلس، شكراً، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري :  
شكراً معالي الرئيس

وشكراً للنائب المحترم أن يذكر أن موضوع الصرف الصحي والبيئة من أهم المواضيع التي تواجهنا في الأردن، بالنسبة لموضوع البقعة وأبو طيتر مثلاً تموين لهاتين المحطتين

وسوف يطرح العطاء في الأسابيع القادمة وسوف يعالج الموضوع بأفضل السبل الممكنة، لا شك وأوافق سعادة الأخ إن بعض المحطات بنيت وانشئت بشكل عشوائي ولكن بعض المحطات نعم كانت من التقنية العالية ولا تزال تعمل بشكل جيد، هنالك بالنسبة لموضوع الصرف الصحي العام في المملكة هنالك مشروع لمخطط عام شامل لجميع مدن المملكة بدءاً في الأغوار لأبعد منطقة في الأردن، وهذا يتطلب المزيد من التمويل وتوفير المال لهذه العملية وسوف نجد في هذا الموضوع وسوف نوافيكم في أي تطور في القريب العاجل إن شاء الله وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، استاذ علي فيه لدي العديد من الزملاء مسجلين أسمائهم وأكيد قسم منهم من الجلسات السابقة، وأعطي الدور حسب الترتيب بما أستطيع الحقيقة ولا أستطيع أعطي الجميع، لكنني فقط

أستلة كانت متأخرة من الدورة السابقة وأكدت عليها خطأ للحكومة وإلى السادة الوزراء المعنيين في أن تأتيني الإجابة ، الاستاذ جمال الخريشا.

السيد جمال الخريشا :

معالي الرئيس الزملاء الأفاضل

هنالك مشكلة يواجهها أصحاب

الماشية ، وهو الموضوع الذي كلنا

نعرفه بخصوص الأعلاف، والكل منا

يعرف أن هذه السنة هي سنة جفاف

نادرة، ويقال عنها أنه منذ عام (٢٧)

لم يأتي سنة جفاف مثلاً، وهي

أيضاً امتداد لسنوات جفاف ،

صحيح أن في الحكومة السابقة رفع

الدعم عن هذه المادة لأسباب قاهرة

لكن أن تفقد كمية الأعلاف ويقل

كميتها فهي كارثة بالنسبة لأصحاب

الأغنام، هؤلاء الناس يواجهون مأساة

يا أخوان، والذي عنده شك يستطيع

أن يتعرف على هذه الحالة بأبسط

الأمور ولا يجوز لنا أن نعتمد ونتكلم

عن إجتماعات ولجان لهذه الغاية

أود أن ألفت نظر الزملاء إنه هنالك العديد من المواضيع التي يتم الحديث فيها ليست مواضيع مستعجلة يسعفني الزملاء ويسعفني هذا المجلس إذا كان الحديث يقتصر فقط على القضايا المستعجلة ، وإن المواضيع التي ليس لها صفة الإستعجال يمكن إرسال السؤال مكتوب بها، حتى أيضاً تأتي الإجابة أوفى ويستطيع الزميل أن يكون أقدر على إعداد أيضاً إجابة للسؤال التي يأتيه ، نقطة نظام استاذ فواز.

السيد فواز الزعبي :

معالي الرئيس ممكن للأمور

المستعجلة أن تقدم بسؤال أو

باقترح أنا قدمت سؤال منذ عام

(٩٤) والحكومة السابقة لم تتخذ أي

قرار حول هذا الموضوع، وهذا أمر

مستعجل بالنسبة للعاملين في مركز

حدود العمري فقط مطلب من

الحكومة الإستعجال.

معالي رئيس المجلس :

أكتب لي ذلك خطياً إذا تكرمت

وطلبت من بعض الزملاء اللي لهم

هذا من الأهل



ويبحث عن هذا الموضوع ويدون حلول، اعتقد جازماً هناك ملفات حول هذه الاجتماعات لغايات الاعلاف، لكن لا يوجد هناك أي تنفيذ لحل هذه المشكلة، ولا سيما وأن الكمية الآن التي تعطي إلى صاحب الماشية هي نصف الكمية المقررة في السنوات الجيدة، فكيف نقبل على مواطننا أن يكون في مازق وفي حالة سيئة وقاسية، ونعتمد في الإجابة إليه على أن هناك لجان واجتماعات واهتمام، مع أنني تكلمت مع الزميل وهو أقوى صديق وأنا واثق كل الثقة بوزير التموين، لكن هذا الموضوع أقوى من وزير التموين ويحتاج إلى قرار حكومة وحل أناي ومعالجة ميدانية، كما أنني أتمنى على لجنة الريف والبادية والزراعة الاجتماع غداً الساعة الحادية عشر لبحث هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء  
دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع

شكراً معالي الرئيس

معالي الزميل أبو حديثة كان من المشاركين في كل الاجتماعات وكان من المطلعين على كافة القرارات المتعلقة في المواضيع المرتبطة في قضية رفع المعاناة عن المزارعين ومربي المواشي، هذا الأمر حقيقة هو موضع عناية ورعاية الحكومة كان هناك اجتماع برئاسة معالي وزير الداخلية وكان يجب أن يستكمل هذا الاجتماع اليوم، إلا أنه وبسبب وفاة والدته معالي وزير الداخلية فقد تأجل الاجتماع، سنتابع هذا الموضوع ونحن نولي كل عناية ورعاية وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، نعود إلى جدول الأعمال  
السيد الأمين العام  
٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٠٥٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٣، جواباً على السؤال رقم (٢٢٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي رئيس مجلس النواب

رقم السؤال : ٢٢٠

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى وزير الداخلية للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.  
نص السؤال:

من هو صاحب القرار الذي نفذه رجال الأمن يوم ٩٥/٤/١٢ بركوب سيارتي في شارع الملكة نور وقيادتها إلى مديرية شرطة العاصمة دون موافقة مني؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٢٤٢٧/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٠/١٠

سعادة النائب الدكتور بسام العموش

أبعث إليكم صورة عن كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٠٥٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٣، جواباً على السؤال رقم (٢٢٠) المقدم منكم

للإطلاع على مضمونه.

واستناداً لأحكام المادة «١٣٢» من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو إخطار رئاسة المجلس من رغبتكم في إدراجه على جدول أعمال الدورة العادية القادمة.

واقبلوا الاحترام

م. عبد الهادي المجالي

رئيس مجلس النواب بالإتابة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ١٧٩٢/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٨/١٠

معالي وزير الداخلية

أبعث إليكم صورة عن السؤال

رقم (٢٢٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠

والمقدم من سعادة النائب الدكتور

بسام العموش.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه

ضمن المدة القانونية

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

الرقم ق س / نواب / ٧٠٥٣٠

هكذا من المأهول



**معالي رئيس مجلس النواب**

تاریخ: ۱۷۹۲/۲۷/۱۶/۳

النائب الدكتور بسام العموش حول

العاصمة.

في الساعة التاسعة من مساء

مدير شرطة العاصمة بإحضار

العاصمة كونه مطلوب إليهم قامت

السيارة التي كان يسوقها أحد

مقابل منطقة أمانة العاصمة في

السيارة يتبعها سيارتان على شكل

تجمل الرقم (٢٣١٩١٩) يقودها

أشخاص وسيارة أخرى بداخلها

أفهم رجال الأمن المدعو إبراهيم

100

مطلوب لمدير شرطة العاصمة، عندها

من الداخل ورفض الحديث معهم

**العموش سيارته في عرض الشارع**

بصوت عال « نحن لسنا في

الشخص مطلوب إلى مدير الشرطة

أى النائب - مقابلة مدير الشرطة،

بفتح شباك سيارته وقال بصوت

وكانت سيارة النائب العموش قد

من جبل عمان باتجاه دوار الداخلية

بالمجادلة وعرقلة رجال الشرطة من

حضر إلى المكان ثلاثة سيارات.

غوشة أصبر على موقفه بعدم الذهاب

موسى، أنتم موسى، وبعد مجادلة:

Year	Percentage of population aged 15 and over
1960	45
1970	55
1980	65
1990	75



سلامة حماد

**وزير الداخلية**

\*مرفق بطيه صورة عن الضبط

المنظم بالواقعة من قبل الشرطة.

—

[illegible][illegible]

711 378 08

معالي رئيس المجلس : الدكتور

بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

في البداية أتوجه بالشكر  
للإمانة العامة للمجلس حيث بدأت  
بإيصال جدول الأعمال بوقت كاف  
تشكر عليه.

أما بخصوص سؤال اليوم فقد  
وجهته يوم ٩٥/٧/٧ وخرج من  
المجلس يوم ٩٥/٨/٦ ولهذا فإنني  
أؤكد أن اعتقال السؤال شهراً كاملاً  
في المجلس أمر لا مبرر له. هذا وقد  
تسلم المجلس الإجابة من وزارة  
الداخلية يوم ٩٥/٨/٢٨ وما نحن  
نناقش الإجابة اليوم ٩٦/٢/١٤.  
اعتقد أن من حقي المطالبة بالتدقيق  
في هذه التواريخ.

أما بخصوص إجابة معالي  
وزير الداخلية السابق فإن ما ورد  
فيها لا علاقة له بالحقيقة وإنما هو  
كلام غير صحيح والسبب بسيط هو  
أنني أتحدث من ميدان الحدث وليس  
كما حكاه الوزير واليكم التوضيح.

تقول الإجابة ( لاحظ رجال  
الأمن أن السيارة ( أي سيارة  
إبراهيم غوشة ) تتبعها سيارتان على  
شكل حراسة.. الأولى يقودها النائب  
(بسام العموش) وهذا غير صحيح  
فأنا لم أعمل حارساً في يوم من  
الأيام عند أحد وأنا لست في حركة  
حماس ولا أعمل حارساً بالأجرة  
فضلاً عن أنني لا اتقن فن حراسة  
الشخصيات، إنني لا أحرس أحد ولا  
يحرسني أحد إلا الله إذا أراد  
معاليه توجيه الإهانة وعندها فإنه  
يعلم أكثر من غيره أنه هو الذي  
يُخرس ويُخرس وبخاصة أن القمع  
قد ازدهر في عهده ونشطت حركة  
الإعتقال والإحتكام وتلبيس الطراقي.  
لقد ورد في إجابة الوزير قوله (أوقف  
النائب بسام العموش سيارته في  
عرض الشارع العام) والصحيح أن  
سيارتي كانت خلف سيارة غوشة  
وأن السيارة التي وقفت في عرض  
الشارع مثل أفلام الكابوي هي  
سيارة مدنية عرفنا فيما بعد أنها  
سيارة الأمن الوقائي وأزرتها

سيارات كثيرة عسكرية ومدنية  
وأغلقوا شارع الملكة نور ولم تستطع  
سيارات المواطنين قطع الإشارة التي  
تغير لونها عدة مرات بسبب سيارات  
الشرطة المشارة إليها. فأنا لا أغلق  
شارعاً ولم يحصل معي ذلك في يوم  
من الأيام ولا أقدر على ذلك وكلكم  
يدرك أن هذا العمل لو قام به مواطن  
لاعترض عليه الناس وأجبروه  
على فتح الطريق أما إذا فعل  
ذلك رجال الأمن فليس أمام  
المواطنين إلا الصمت والمراقبة.

نعم لقد قلت للرجال الذين  
اغترضوا الطريق (نحن لسنا في  
شنيكاغو) لأن الحقيقة أننا في عمان  
ولأن سيرة الأردن في التعامل مع  
مثل هذه القضايا سيرة مختلفة ولم  
أشاهد عبر أربعين عاماً من عمري  
هذا الأسلوب إلا في عهد وزيرنا  
الراحل الذي مارس هواياته بالإعتقال  
ومما ورد في كلام الوزير ما نسبته  
إلى السيد إبراهيم غوشة من أنه قال  
لرجال الأمن ( أنتم مرساد)

والصحيح الذي أحاسب عليه عند  
الله تعالى إنه قال لهم: أريد أن أتأكد  
أنكم من الأمن الأردني فما ادراني  
أنكم من الموساد؟ وحق له أن يقول  
ذلك لأنه على بعد بضعة أمتار من  
سفارة العدو وهو أي السيد إبراهيم  
غوشة رجل مستهدف من قبل يهود،  
وما يقوم به في الأردن أمر يعرفه  
الجميع بأنه نشاط سياسي إعلامي  
معروف من قبل الحكومة الأردنية،  
ولكن الرجال المدنيين رفضوا إبراز  
بطاقتهم ورفضوا نصاحي التي  
قدمتها لهم من ضرورة الوقوف على  
جانب الطريق لفتح الشارع أمام  
الناس والتفاهم لأن المذكور ليس  
فأراً من وجه العدالة وتعهدت لهم  
بإحضاره إلى أي مكان يريدونه  
لكنهم قصدوا إهانته وإهانتني.

وتدعي إجابة الوزير «والضبط  
المنظم» إنني قمت بعرقلة رجال  
الشرطة وهذا غير صحيح بل إنني  
كنت أعرض خدماتي ورأيتي وكان  
عليهم أن يحترموني لإنني نائب

هكذا من الأشهر



للشعب الأردني كله عسكريه ومدنيته وحتى الشخص المطلوب فإنه أردني الجنسية وأنا معني بالمسؤولية تجاهه.

ويستمر مسلسل الإجابة حيث زعمت وزعم معها (الضبط المنظم) إنني طلبت من أحد رجال الأمن أن يقود سيارتي وليس مجرد موافقة بل طلب وربما رجاء وتوسل (١١) أهكذا يكون الكذب على الأحياء وعلى نواب الأمة؟! ولماذا اطلب منهم قيادة سيارتي؟ هل فقدت قدرتي على قيادتها؟ أم أنني لو قُضنت بقيادتها ساهرب خارج الأردن بالشخص المطلوب؟! إنها جكاية سخيفة مزورة.

كل ما في الأمر أن السيد إبراهيم غوشة رفض أن يركب في سياراتهم فركب سيارتي فجلست معه في الكرسي الخلفي لإقناعه بأن يركب معهم وسأتيه إلى مديرية شرطة محافظة العاصمة وأثناء حبسهم في سجن واحد رجال الأمن وقاد

السيارة دون إذن ولا حضور ولا دستور وبالتالي قام باختطاف السيارة وقيادتها رغماً عن إرادة صاحبها وهذه واحدة من الأساليب التي رسخها وزير الداخلية السابق الذي يعرفه الجميع أكثر مما أعرف ولو كان مشاركاً في الحكومة الحالية لقدمت فيه استجابةً وأذكركم إنني قدمت استجابةً له بخصوص إغتيال المرحوم الشهيد محمود العواملة وقد طلبت من رئيس المجلس أن يعرض الإستجواب لكن نجيت الحكومة الجديدة حال دون ذلك وإنني أسأل ماذا أسفرت تلك العملية في النهاية؟ إنها سويعات في مديرية شرطة العاصمة ثم الخروج كل إلى حال سبيله مما يؤكد أن الهدف كان ما جرى في الشارع ، وليس لوجود قضية تستحق المحاضرة والمطاردة والخطف.

إنني أسف أشد الأسف للروح الواردة في الإجابة والتي تدل على روح العرفية التي كان يتحلى بها.

وفي الختام فإنني لا أخفي إعجابي ببعض الجوانب في الحكومة الجديدة ومنها إسناد حقيبة الداخلية لرجل أكاديمي حضاري سوي الخلق والسلوك أملاً أن أجد والمواطنون في عهده كل الخير بعيداً عن الإسلوب والأساليب التي لا تليق.

شاكراً لمعالیه تجاوبه مع طرحي لقضية الموقوفين حيث استقبل الناس نبأ إيعازة للمحافظين للإفراج عن الموقوفين بإرتياح بالغ سائلاً المولى عز وجل أن يوفق كل الخيرين لخدمة هذا الوطن وهذا الشعب إنطلاقاً من قرآننا العظيم القائل (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع :

على الرغم من أن المادة (٨٢) من الاستلة تنص على أنه لا يسمح

بإيراد سؤال يتعلق بشخص نائب فإنني أرجو أن ينتهي الموضوع عن تعبير الشخصي للأسف وأشد الأسف لما حصل وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً ، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام

٢ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (١٢٩) تاريخ ١٧/١/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب خطاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

رقم السؤال: ٥٣

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الخارجية للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

ما هي إجراءات وزارة الخارجية لدى سلطة الحكم الذاتي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، لرد

هذا من الشاغل

الإعتبار للوفد الأردني الذي منعت سلطات الإحتلال اليهودية من دخول الضفة الغربية، خصوصاً وأن في هذا الوفد رئيس وزراء أردني سابق ونائب حالي (٢) وكذلك نواب حاليون؟ وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

د. ذيب عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٥٧/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٣

معالي وزير الخارجية

أبعث لمعاليكم صورة

عن السؤال رقم (٥٣) تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤ المقدم من سعادة

النائب الدكتور ذيب عبدالله خطاب.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه

ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام..

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الخارجية

الرقم : م ك / ٣ / ٦٦ / ١٢٩

التاريخ ١٩٩٦/١/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

الأكرم

إشارة إلى كتابكم رقم

٥٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/١٣،

والمعلق بالسؤال رقم ٥٣ تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤ المقدم من سعادة

النائب ذيب عبد الله خطاب حول

إجراءات وزارة الخارجية لدى سلطة

الحكم الذاتي لورد الإعتبار للوفد

الأردني الذي منعت سلطات الإحتلال

من الدخول للضفة الغربية، أرجو

معاليكم التكرم بالعلم بأنه لم يطلب

أي عضو من أعضاء الوفد الأردني

المشار إليه أي جهد دبلوماسي

رسمي لورد الإعتبار، وحيث أنه لم

تكن وزارة الخارجية على بيئة من

ترتيبات الزيارة ولم يكن لها أي دور

في إعدادها، فإنه لم نجد من

المناسب التدخل في شأن خاص.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام

وزير الخارجية

عبد الكريم الكباريتي

معالي رئيس المجلس : الدكتور

ذيب عبدالله

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أنتهز هذه الفرصة لأبارك

للسيد رئيس الوزراء ورفاقه الوزراء

متمنياً لهم التوفيق.

وأشكر دولته على إجابته وما

دام علق دولته بذل جهوده لرد

الإعتبار للوفد الأردني بطلب أحد

أعضاء الوفد. فإنني أترك ذلك لهم،

لكنني على قناعة أن رد الإعتبار

للأمة كلها لا يتم إلا بعودة الجهاد

لهذه الأمة وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لكم، البند الذي يليه

٣ - كتاب معالي وزير الشؤون

البلدية والقروية والبيئة رقم (١٢٢٧)

تاريخ ١٩٩٦/١/١٧، جواباً على

السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة

النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

رقم السؤال : ١٧

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى معالي وزير البلديات

الأكرم

للإجابة عنه خلال المدة

المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال:

أرجو تزويدي بصورة عن

الكتاب الذي أرسل فيه المبلغ الذي

تبرع فيه وقيمته عشرون ألف دينار

معالي وزير البلديات عندما زار مدينة

الرمثا مع بعض الوزراء والذي أمر به

جلالة الملك الحسين المعظم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٣٠٨١/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة

أبعث لمعاليكم صورة

عن السؤال رقم (١٧) تاريخ

١٩٩٥/١٢/١٤، المقدم من سعادة

النائب السيد فواز الزعبي.



يرجى الإطلاع والإجابة عليه  
ضمن المدة القانونية.  
واقبلوا الإحترام،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
عمان

الرقم م / ٦ / ١٢٢٧

الموافق ١٩٩٦/١/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم  
٣٠٨١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤،  
والمتعلق بالسؤال رقم (١٧) المقدم  
من سعادة النائب فواز الزعبي.

أرجو العلم بأنه قد تم  
تخصيص مبلغ (١٥٠٠٠) خمسة  
عشر ألف دينار بموجب كتابي رقم  
ر/٨٢٧٦/١٢/٤ تاريخ ١٩٩٤/٤/٢١  
المرفق طياً صرورة عنه.

أرجو التلطف بالإطلاع

واقبلوا الإحترام

نادر الظهيرات  
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

بسم الله الرحمن الرحيم  
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
عمان

الرقم ٨٢٧٦/١٢/٤

التاريخ ١٩٩٤/٤/٢٦

السيد المدير المالي :

قررت تخصيص مبلغ (١٥٠٠٠)  
خمس عشرة ألف دينار من وفرة  
عوائد المحروقات لعام ١٩٩٣ بند  
الحالات الطارئة من الحساب رقم  
١٨/٧/١٤ لعمل عبارات وممرات  
للمشاه في مدينة الرمثا وصرف  
المبلغ باسم السيد مدير الشؤون  
البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا  
بالإضافة لوظيفته.

واقبلوا الإحترام،

احمد العقابيلة

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

نسخة / لعطوفة متصرف لواء الرمثا.

نسخة / للسيد مدير المجالس

المحلية/ الموازنات

نسخة / للسيد مدير الخدمات

والأشغال الهندسية

نسخة / للسيد رئيس بلدية الرمثا

نسخة / للنفقات

معالي رئيس المجلس : الأستاذ

فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

شكراً معالي الرئيس

أشكر معالي وزير البلديات

السابق على رده واكتفي به، لأن

معالي الوزير الحالي قد أخذ علماً

بموضوع السؤال وهو موضع الثقة

وقادر على التعامل مع ما بيته

السؤال، وهذا ما أكدته سعادة

الزميلة توجان فيصل قبل خروجها

من هذا المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٤ - كتاب معالي وزير الأوقاف

والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم

(٨٢٩) تاريخ ١٩٩٦/١/١٨، جواباً

على السؤال رقم (٤٦) المقدم من

سعادة النائب السيد سليمان السعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ ٢٢ / رجب / ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب :

رقم السؤال ٤٦

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى معالي وزير الأوقاف

والشؤون والمقدسات الإسلامية

للإجابة عنه خلال المدة المحددة

في النظام الداخلي.

نص السؤال:

أرجو بيان ما يلي:

١ - هل تم قبول طلاب جدد

للسنة الأولى في كلية العلوم

الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف؟

٢ - إذا كان الجواب « لا » ما

هي المبررات لإتخاذ هذا القرار.

٣ - ما هي الإجراءات التي

اتخذتها الوزارة لسد النقص

الحاصل في تعيين أئمة مؤهلين في

مختلف مساجد المملكة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٣١٠٨/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

### معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

أبعث لمعاليكم صورة من  
الســـــــــؤال رقم (٤٦) تاريخ  
١٩٩٥/١٢/١٨، المقدم من سعادة  
النائب السيد سليمان السعد.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه  
ضمن المدة القانونية.  
واقبلوا الإحترام،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون

والمقدسات الإسلامية

الرقم ٨٢٩/٢١/١/١

التاريخ ١٤١٦/٨/٢٧ هـ

الموافق ١٩٩٦/١/١٨ م

معالي رئيس مجلس النواب  
الأكرم :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى كتابكم

رقم ٣١٠٨/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤، المرفق به السؤال  
رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨  
المقدم من سعادة النائب  
سليمان السعد.

أرجو أن أوضح ما يلي:

أولاً : لم يتم قبول طلاب جدد  
للسنة الأولى في كلية العلوم  
الإسلامية لهذا العام الدراسي  
١٩٩٥/١٩٩٦، وذلك بناء على قرار  
مجلس الأوقاف رقم ٩٥/٨/٣ تاريخ  
١٩٩٥/١٠/١٠، والذي ينص على  
تفويض وزارة الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية باتخاذ  
الإجراءات اللازمة لتنفيذ سياستها  
في مجالات التعليم الشرعي في  
جميع مراحله، ومن ضمن ذلك إعادة  
النظر في قبول الطلاب في كلية  
العلوم الإسلامية بما يحقق سياسة  
الوزارة وأهدافها في المجال المشار  
إليه، وبخاصة في دعم كلية الدعوة  
وأصول الدين، والمدارس الشرعية  
وتطوير فكرتها ودعم مركز اللغة  
العربية لغير الناطقين بها.

والإستفادة من نظام كلية العلوم  
الإسلامية في قبول طلبة من العالم  
الإسلامي.

ثانياً : - وكانت المبررات  
لإتخاذ هذا القرار ما يلي:

١ - في أعقاب إنتقال كلية  
الشرعية ( التي كانت تتبع وزارة  
الأوقاف) إلى الجامعة الأردنية عام  
١٩٧٢، تم تأسيس المعهد الشرعي  
في الموقع ذاته، وكان الهدف من  
تأسيسه كما ورد في المادة (٤) من  
نظام المعهد الشرعي رقم (٦٢) لسنة  
١٩٧٢ (إعداد أئمة ووعاظ وخطباء  
ومدرسين في المساجد وتأهليهم  
للنهوض بالمجتمع وعلى الأخص في  
القرية والبادية).

ب - وعلى أثر تطور التعليم في  
المملكة وتحويل المعاهد المماثلة إلى  
كليات مجتمع متوسطة وبتاريخ  
١٩٨٣/٨/٨ قرر مجلس إدارة  
المعهد الشرعي تحويله إلى  
كلية مجتمع متوسطة باسم:  
(كلية العلوم الإسلامية).

ج - ونتيجة لتطور التعليم  
الشرعي في المملكة وإنشاء كلية  
الدعوة وأصول الدين التابعة لوزارة  
الأوقاف عام ١٩٩٠، وكذلك فتح عدد  
من كليات الشرعية في الجامعات  
الأردنية، وكذلك قيام العديد من  
كليات المجتمع المتوسطة الحكومية  
والخاصة بتدريس التخصصات  
الشرعية التي تدرس في كلية العلوم  
الإسلامية نتيجة لذلك كله فقد أفرز  
مجموع هذه العوامل الوقائع التالية:-

١ - وجود عدد كبير من حملة  
درجة البكالوريوس في الشرعية  
الإسلامية

٢ - وجود عدد أكبر من ذلك من  
حملة الدبلوم الشرعي.

٣ - إعداد المتقدمين للحصول  
على العمل من هاتين الفئتين في  
وزارة الأوقاف مرتفعة.

٤ - إمكانيات التعيين والشواغر  
المخصصة لهذه الوزارة محدودة  
جداً تحول دون الإستفادة التامة من  
جميع خريجي كلية العلوم



الإسلامية مع وجود منافسيهم على الساحة من حملة درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية.

٥ - قيام عدد لا بأس به من خريجي كلية العلوم الإسلامية (ممن هم على رأس عملهم في وزارة الأوقاف وغيرها) بالالتحاق في كلية الدعوة وأصول الدين، وما ذلك إلا لقناعتهم بضرورة الحصول على درجة البكالوريوس في علوم الشريعة لزيادة معرفتهم العلمية ولشعورهم بأن حملة الدبلوم لم يحقق لهم الرغبة لأعلى مستوى العمل ولأعلى مستوى تكميل تحصيلهم العلمي.

٦ - وتمشياً مع التوصية التالية من توصيات مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٠ عند مناقشته إعداد المقبولين في الجامعات الحكومية، والتي تضمنت تحويل كليات المجتمع الحكومية إلى كليات جامعية فقد انصب اهتمام الوزارة على تطوير كلية الدعوة وأصول الدين وتطوير روافدها من طلاب المدارس

الشرعية، وإن قلة المخصصات المرسودة للتعليم الشرعي في وزارة الأوقاف تدفعها لترتيب أولويات الإنفاق بشكل معقول، لذلك توجهت الوزارة لزيادة عدد المقبولين في كلية الدعوة وأصول الدين وتحسين مرافقها، فقد تمكنت الوزارة من الحصول على قطعة أرض مساحتها (١١٧) دونماً خصصتها لها الحكومة مشكورة من أراضي الدولة لإقامة مبان جديدة مناسبة عليها لهذه الكلية، ولمركز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

٧ - وهي تبحث الآن مع بعض الجهات الإسلامية الخارجية للاستفادة من نظام كلية العلوم الإسلامية لتلبية رغبتها في تعليم بعض أبناء البلاد الإسلامية لمدة سنتين، نظراً لحاجة هذه البلاد العاجلة لخريجين في العلوم الإسلامية حيث من المتوقع أن يشمل ذلك العشرات منهم، وعندها سيجري التعليم لهؤلاء الطلبة من خلال نظام الكلية، لأن الكلية لم تلغ إنما لم يتم

صندوق الدعوة ورصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية، ومن المعلوم أن رصد المخصصات ليس بالأمر السهل.. وقد تكرمت الحكومة مشكورة بزيادة مخصصات دعم موازنة الوزارة بأكثر من نصف مليون دينار لعام ١٩٩٦، خصص معظمها لأحداث شواغر جديدة، ولدعم صندوق الدعوة حيث تم إحداث ١٥٠ شاغراً لعام ١٩٩٦ بالإضافة إلى ١٥٠ شاغراً لعام ١٩٩٥، أحدثت في موازنة العام الماضي بموجب ملحق تشكيلات صدر في شهر ١٢ سنة ١٩٩٥، كما تم رصد (١٠٠) ألف دينار لدعم صندوق الدعوة والذي يقوم بالاستفادة من بعض المؤهلين بتعيينهم بمكافآت شهرية على حساب الصندوق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات  
الإسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

قبول طلبة فيها لهذا العام وجرى قبول العدد الذي كان يقبل فيها سنوياً في كلية الدعوة وأصول الدين، حيث تم قبول (٢٠٤) طلاب في العام الدراسي الحالي ١٩٩٦/١٩٩٥، بينما كان عدد الطلاب عند افتتاح الكلية عام ١٩٩٠/١٩٩١ (١٠٨) طلاب فقط.

٨ - ومن الجدير بالذكر أن الوزارة قد استفادت من مبانى الكلية - وهي محدودة وضيقة، وتحتاج إلى تحديث - في التوسع في القبول في مركز تعليم اللغة العربية غير الناطقين بها، وكان عدد شعب الدراسة في هذا المركز في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ ثلاث شعب، وهي الآن أربع شعب.

ثالثاً: أما بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لسد النقص الحاصل في تعيين أئمة مؤهلين في مختلف مساجد المملكة فقد عمدت الوزارة إلى زيادة عدد الوظائف المحددة في جدول التشكيلات ضمن خطة سنوية بالإضافة إلى دعم

معالي رئيس المجلس : الأستاذ  
سليمان السعد مسافر ويرجع  
بالسلامة، البند الذي يليه السيد  
الامين العام.

#### ٤ - قرارات اللجان :

١- قرار اللجنة المالية رقم (٣)  
تاريخ ١٩٩٦/٢/١١ ، والمتضمن  
انتخاب :

١ - معالي المهندس سمير  
الحباشنة : رئيساً للجنة.

٢ - سعادة الدكتور محمد  
عويضة : مقررراً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية  
لمجلس النواب بنصابها القانوني  
بتاريخ ١٩٩٦/٢/١١ وقررت  
انتخاب كل من:

١ - معالي المهندس سمير  
الحباشنة : رئيساً للجنة.

٢ - سعادة الدكتور محمد  
عويضة : مقررراً للجنة.

يرجى التفضل بالعلم

حكم خير

أمين عام مجلس الامة

معالي رئيس المجلس : مبروك

للزملاء، البند الذي يليه

السيد الامين العام

٢ - قرار اللجنة القانونية رقم

(٦) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠ ، والمتضمن

انتخاب معالي السيد عبد الرؤوف  
الروابدة رئيساً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية

بنصابها القانوني بتاريخ

١٩٩٦/٢/١٠ لانتخاب رئيساً لها

حيث قررت انتخاب:

معالي السيد عبد الرؤوف  
الروابدة : رئيساً لها

يرجى العلم.

حكم خير

أمين عام مجلس الامة

معالي رئيس المجلس مبروك

للزميل وبالتوفيق، البند الذي يليه.

السيد الامين العام :

٣ - قرار اللجنة الإدارية رقم

(٤) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠ ، والمتضمن

انتخاب سعادة النائب السيد طلال  
عبيدات رئيساً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس

النواب بنصابها القانوني بتاريخ

١٩٩٦/٢/١٠ وقررت انتخاب:

سعادة النائب طلال عبيدات  
رئيساً للجنة

يرجى العلم

حكم خير

أمين عام مجلس الامة

معالي رئيس المجلس : مبروك،

البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٤ - قرار لجنة الشؤون

الخارجية رقم (٩٢) تاريخ

١٩٩٦/٢/١١ ، والمتضمن انتخاب

سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة  
رئيساً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت لجنة الشؤون

الخارجية لمجلس النواب بنصابها  
القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٢/١١  
وقررت انتخاب:

سعادة الدكتور فوزي الطعيمة :  
رئيساً للجنة

حكم خير

أمين عام مجلس الامة

معالي رئيس المجلس :

مبارك وأتمنى التوفيق للزملاء  
وأرجو بالمناسبة الحقيقة وردتني  
ملاحظة بأنه ستكون هناك جلسة  
طارئة للجنة الطاقة بعد جلسة  
المجلس هذه مباشرة، وذلك لإنتخاب  
مقرر للجنة ، وأرجو من أعضاء  
اللجنة أخذ العلم بذلك ، البند الذي  
يليه.

السيد الامين العام :

٥ - قرار لجنة الزراعة والري

رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/٢/١١ ،

والمتضمن انتخاب معالي المهندس  
منصور بن طريف رئيساً للجنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت لجنة الزراعة والري

لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها

هذا من المجلد

٧١١  
٣٦٨  
٥٥٨



القانوني بتاريخ ١١/٢/١٩٩٦  
وقررت انتخاب :  
معالي المهندس منصور بن  
طريف : رئيساً للجنة  
يرجى العلم.

حكم خير  
أمين عام مجلس الأمة  
معالي رئيس المجلس : مبارك  
للزميل، البند الذي يليه.  
السيد الأمين العام :

٦ - قرار اللجنة القانونية رقم  
(٤) تاريخ ٢٠/١/١٩٩٦، والمتضمن  
مشروع قانون الاتحاد العام  
للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥.  
(القرار موزع في الجلسة  
الثامنة عشرة).

معالي رئيس المجلس :  
كما علمت من الأمانة العامة بأن  
في الجلسة السابقة توقفنا عند  
المادة الأولى بدون تصويت تفضل  
رئيس اللجنة.

السيد عبد الرؤوف الزوابدة :  
رئيس اللجنة القانونية  
المادة (١) : المادة كما وردت  
في المشروع.

يسمى هذا القانون (قانون  
الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين  
لسنة ١٩٩٥) ويعمل به بعد ثلاثين  
يوماً على تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية).

قرار اللجنة  
المادة ١ :

شطب عبارة (لسنة ١٩٩٥)  
والإستعاضة عنها بعبارة (لسنة  
١٩٩٦).

معالي رئيس المجلس : موافقة؟  
موافقة

السيد أحمد الكساسبة: مقرر  
اللجنة القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية  
حيثما وردت في هذا القانون المعاني  
المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت  
القرينة على غير ذلك.

- الوزير : وزير الزراعة  
- الاتحاد : الاتحاد العام  
للمزارعين الأردنيين.

- المجلس : مجلس إدارة الاتحاد.

- الرئيس : رئيس المجلس

- المدير : المدير العام للاتحاد

- الفرع : فرع الاتحاد.

مجلس الفرع : مجلس إدارة الفرع

- الاتحاد النوعي : اتحاد مزارعين

منتجين لسلع زراعية محددة في

مختلف انحاء المملكة والمؤسس

وفقاً لأحكام هذا القانون.

- المهنة : ممارسة العمل الزراعي

في مجال الإنتاج النباتي أو

الحيواني أو كليهما.

- المزارع : الشخص الأردني الذي

أتم الثامنة عشرة من عمره ويمارس

المهنة على سبيل التفرغ أو تعتبر

المهنة مصدر دخله الرئيسي.

الشركة : الشركة الزراعية الأردنية

التي تمارس المهنة.

قرار اللجنة : المادة ٢ : موافقة

بعد:

- تعريف المزارع : شطب عبارة

(دخله الرئيسي) والإستعاضة عنها

بعبارة (دخل رئيسي له).

معالي رئيس المجلس :

مطلع المادة وتعريف الوزير ،

موافقة ؟ موافقة.

الاتحاد ؟ موافقة

المجلس ؟ موافقة.

الرئيس ؟ موافقة

المدير ؟

الدكتور بسام العموش : يعني أنا

أحب أن أستوضح من سعادة

المقرر عن أهمية وجود رئيس ومدير،

ألا يسبب ذلك ازدواجية؟ أم هي

قضية تفصيل وظائف وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد

المقرر

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

رئيس الاتحاد هو رئيس الهيئة

المنتخب، أما المدير فهو موظف

يبقى وقد يذهب رئيس الاتحاد ولكن

هذا المدير قد يسير الشؤون الإدارية

التي تكون قد وضعت ضمن سياسة

الاتحاد أو مجلس الاتحاد يكون

موظف دائم قد يستمر لفترة ثلاث

إتحادات أو أربعة.

هذه من الأعمال

معالي رئيس المجلس : المدير،  
موافقة؟ موافقة.

الفرع ، موافقة؟ موافقة.

مجلس الفرع، موافقة؟ موافقة.

الإتحاد النوعي ، موافقة؟  
الأستاذ سمير الحباشنة.

السيد سمير الحباشنة :

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي ما فيه شك إن  
الاتحادات النوعية فيما يتعلق بالعمل  
الزراعي أو بتنظيمات العمل الزراعي  
مسألة مهمة، لكن لدينا الآن أو  
الحكومة الآن أو البلد الآن بصد  
إعادة النظر في ترتيب المنظمة  
التعاونية الأردنية وربما التوجه أن  
تتحول الحكومة السابقة إلى اتحاد  
تعاوني، وهذا الاتحاد التعاوني سوف  
يضم اتحادات نوعية تعاونية، أخشى  
ما أخشاه أن تكثر التسميات  
والمؤسسات التي تقوم بنفس المهمة  
وفي نفس العمل، يعني الاتحاد  
التعاوني بشقه الرئيسي أو بصلب  
اهتمامه الرئيسي هو اهتمام زراعي،

أنا اعتقد أنه سيكون لدينا اتحادات  
نوعية تابعة لاتحاد المزارعين  
واتحادات نوعية تابعة للحركة  
التعاونية وكلا الجهتين تقوم بنفس  
المهام تنظيم العمل الزراعي أمل  
أن تناقش هذه المسألة، هل من  
الضرورة بمكان أن يكون لدينا  
اتحادات نوعية في اتحاد المزارعين؟  
ونحن بصد تشكيل اتحادات  
نوعية زراعية تعاونية أيضاً وشكراً  
معالي رئيس المجلس شكراً لك،  
السيد المقرر.

السيد المقرر : شكراً معالي  
الرئيس.

يعني أنا ما أرى تعارض معالي  
الرئيس لموضوع المنظمة التعاونية  
المنظمة التعاونية قائمة الآن وعندما  
تأتي المنظمة التعاونية ربما قانونها،  
أو اتحادات النوعية بموجب التنظيم  
الجديد للمنظمة التعاونية قد يأخذ  
موافقة المجلس ثم يخرج النور،  
وقد لا يأتي لكن نتحدث الآن نحن عن  
اتحاد المزارعين وقانون جديد  
لاتحاد المزارعين وردت ضمن هذا

القانون أن يكون اتحادات نوعية  
كمربي الدواجن وكثير من الاتحادات  
النوعية ومربي النحل وغيرهم، لذلك  
حتى لا يحرم هذا القطاع من أن  
يمثل في الاتحاد ولقرأ معالي  
الزميل القانون سيجد أن له مهمة  
تختلف عن مهمة الاتحاد العام  
للمزارعين أو حتى الاتحادات النوعية  
التي ستأتي ضمن مظلة المنظمة  
التعاونية إن خرجت إلى حيز  
الوجود وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ  
سمير الحباشنة.

السيد سمير الحباشنة : أنا  
أسف أن أتكم مرة ثانية، معالي  
الرئيس الزملاء المحترمين في  
المجلس، نحن مشكلتنا الرئيسية في  
القطاع الزراعي طول العقود  
الماضية، إننا عندما نواجه بمعضلة  
نشكّل لهذه المعضلة مؤسسة كثرت  
المؤسسات والتسميات التي تقوم  
بنفس العمل دونما طائل، لدينا الآن  
في القطاع الزراعي ثلاث أو أربع

مؤسسات تعني بالتسويق الزراعي،  
ولدينا ثلاث وأربع مؤسسات تعني  
بالإهتمام الزراعي، ومع ذلك لا نحن  
حلينا مشكلة التسويق ولا حلينا  
مشكلة الإهتمام وتزويد المزارع  
بمستلزمات الإنتاج، والسوق عملياً  
سوق يعني غير منظم في هذه  
المسألة ويقع ظلم كبير على المزارع  
في هذه القضايا، أرجو أن نتوقف  
عند هذه المسألة وأن لا نمرر قانون  
تقليدي، قانون اتحاد المزارعين مش  
قانون تقليدي، إذا هذا القانون ما بده  
يضيف إضافة نوعية لواقع القطاع  
الزراعي ولقضايا المزارعين ما بدنا  
إياه بدنا يشكل إضافة نوعية، لذلك  
أتمنى من معالي الرئيس بسعة  
صدرنا بمناقشة هذه المسائل حتى  
تعطي أكلها، أنا لا أرى من المناسب  
أن نضع هنا إتحادات نوعية وقوم ما  
سيأتي في الحكومة حول  
الموضوع التعاوني قوام  
الحركة التعاونية بتشكيلها  
الجديد هي إتحادات نوعية تعاونية  
زراعية وشكراً.

هكذا من الأشغال

٧١١  
٣٧٥  
٥٨



معالي رئيس اللجنة : فيه اقتراح

محدد؟

السيد سمير الحباشنة :

إقتراحي المحدد يا سيدي أن لا يشتمل اتحاد المزارعين على إتحادات نوعية على أساس أن تكون الإتحادات النوعية في صلب إهتمام الحركة التعاونية.

معالي رئيس المجلس :

أنت تقترح شطبها، الأستاذ

علي الشطي.

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس

يا سيدي أنا مع معالي الأستاذ سمير بأن لسنا بحاجة لمؤسسات زراعية جديدة تضاف للمؤسسات القائمة حالياً، لأن المؤسسات الزراعية القائمة حالياً عددها كبير جداً والحمد لله ليست قائمة بشيء ولا هي عاملة شيء، لكن الاتحاد النوعي هو ليس إضافة جديدة وإنما هو عملية توزيع مهام لإتحاد قائم، إتحاد المزارعين قائم وموجود ويسمى اتحاد المزارعين في وادي

الأردن، لكن هذا الإتحاد جاء ليكون إتحاداً عاماً لكل المزارعين على مستوى المملكة، جاء الإتحاد النوعي للتنسيق بين المزارعين الذين يزرعون زراعات متجانسة مثلاً عندنا الإتحاد النوعي لمزارعين الخضراوات الإتحاد النوعي لمزارعين الموز، هذه القضية سيدي الوزير إيجابيات نلمسها عند عمليات الإنتاج وعند عمليات التسويق لو كان موجود عندنا إتحاد نوعي مثلاً لمزارعين الخضراوات لكان هنالك تنسيق بين هؤلاء المزارعين من حيث المساحات المزروعة ومن حيث عمليات القطف ومن حيث عمليات التوريد للسوق وما كان حصل عندنا فائض، وأنا مع وجود هذا الإتحاد النوعي لإعادة تنظيم العمل الزراعي من خلال إتحاد المزارعين القائم حالياً والذي سيكون على مستوى المملكة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الزراعة

معالي وزير الزراعة :

شكراً معالي الرئيس

حقيقة أنا أفهم وأحترم وجهة

نظر معالي الاخ سمير الحباشنة بأن وجهة نظره واقعية واحترمها جداً، لكنني أتحذّر لأخي بأن الإتحاد إتحاد طوعي، وكل المزارعين في الأردن هم أعضاء في هذا الإتحاد، وإذا وجد قطاع معين إن حقيقة بدء ينظم أموره الخاصة لإنتاج هذه السلعة، ممكن يشكل هذا الإتحاد النوعي، حالياً نحن أمامنا قضية التعاون وأنا معك ولحد الآن مش مطروح أمامنا وهو في قيد المناقشة والبحث والتطور، إذا في المستقبل صار شيء جديد نحن أيضاً راح نراعي ما هو موجود في هذا القانون وعند دراسة قانون التعاون، لكن بالأساس هي إرادة جرة لمزارعين يتلمسوا طريقهم هل هذه الإتحادات النوعية تخدمهم في المرحلة القادمة ووجوده في القانون اعتقد يسهل العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

السيد رئيس اللجنة :

بداية نحن لا نتحدث عن مؤسسة رسمية فهي إذن ليست إضافة مؤسسة لمؤسسات الدولة بأية صيغة من الصيغ، نحن نتكلم عن حق المواطنين في تنظيم أنفسهم، هذه مثيلة لنقابة المهندسين الزراعيين، وبالتالي لا بد من اتساع إطارها ليشمل كل العاملين في الحقل الزراعي، فإن أراد بعضهم الانتظام ضمن هيئة تنظيمية للدفاع عن حقوقهم أو تحسين ظروفهم، أتاح لهم القانون ذلك، فهو ليس إنشاء مؤسسة رسمية وليست إضافة نوعية في العمل الرسمي، هذا حق المواطنين في تنظيم أنفسهم.

ثانياً : لا علاقة بين هذا الإتحاد وبين التعاون، التعاون عملية تشمل الزراعة وغيرها، من حق كل المنظمين لاية نقابات أو إتحادات أو هيئات أخرى أن ينشئوا جميعات

هكذا من المثل

٧١١  
٣٣٥  
٥٥

تعاونية، هذا الجزء من حياتهم هو المنضوي تحت مظلة الإتحاد التعاوني العام، أما عملهم المهني فلا علاقة للمنظمة التعاونية أو خلفها بذلك وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سمير الحباشنة.

السيد سمير الحباشنة :

الحكومة استطاعت أن تنفذ بجلدها من المنظمة التعاونية وهي منظمة أهلية؟ لم تستطع وتحملت كل تبعات الأخطاء التي حدثت في القطاع التعاوني، هل استطاعت الحكومة أن تتخلص من تبعات شركة التسويق الزراعي وهي شركة خاصة؟ لم تستطع أن تنفذ وتدخلت أيضاً في موضوع الشركة.

أنا أعتقد أن أي شيء يقر بقانون الدولة الأردنية بالنهاية سيكون في مرمى الحكومة أن تعالج الإشكالات المترتبة على إنجازها، أنا معالي الرئيس لست ضد أن يكون اتحاد تعاوني لكن إذا فيه رغبة من المجلس أن تبقى هذه المسألة هنا، أتمنى على الحكومة أن تعيد دراسة ما ذهبنا إليه في الحكومة السابقة حول بديل المنظمة التعاونية، وصلب كما ذكرت بديل المنظمة التعاونية هي إتجاهات نوعية تعاونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : هل يكتفي الزميل بأن تدرس الحكومة

ليس رداً على معالي زميلي أبو عصام، لكن لنقرر بأن الإقتصاد الأردني وعلاقتنا الاجتماعية وعلاقة الدولة ومؤسساتها جعلت من هذا الإقتصاد اقتصاد خير في كثير من مناحيه وإشكاله صحيح نحن نتحدث عن مؤسسة خاصة، لكن عندما نقر بقانون أمام أول معضلة تواجه هذه المؤسسة، وإذا الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن أعمال هذه المؤسسة، ولدينا تجارب هل الحكومة بمعزل عن مشاكل إتحاد المزارعين هو مؤسسة خاصة؟ بالعكس دائماً الحكومة تتحمل تبعات إشكاليات إتحاد المزارعين، هل

بهذه العبارة ( أو تعتبر المهنة أحد مصادر دخله).

يكون فيها شمولية ومرونة من الناحية القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، السيد المقرر.

السيد المقرر

شكراً معالي الرئيس.

أولاً : بالنسبة لموضوع السن، يعني الأسرة التي فيها (١٢) نفر الوالد لم يكن عمره أقل من (١٨) والوالدة لم يكن عمرها أقل من (١٨)، وكلمة الشخص هنا لا تعني أن كل واحد في الأسرة سينضم إلى إتحاد المزارعين، رب الأسرة أو ربة الأسرة هي التي ستندرج باسم هذه الأسرة للإتحاد موضوع السنة هنا يعني مبرراً تنزيهه إلى (١٨).

أما موضوع مصنذر دخل رئيسي له فقد ناقشت اللجنة للأمانة هذا الموضوع باسهام، فقليل ماذا لو قيل أن رجلاً يزرع واستشهد نائب رئيس الوزراء بالذات ورئيس اللجنة

البدائل ونصوت على المادة كما هي، إذن تعريف الإتحاد النوعي موافقة؟ موافقة.

المهنة موافقة؟ موافقة.

المزارع، الشيخ عبد المنعم أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

لي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: قضية السن الثامنة عشر من عمره، نحن في بيئة زراعية تقتضي نزول الأسرة كاملة عدا الأطفال الصغار، كم من أسرة تعدادها (١٢) أو (٢٠) ليس بينهم من بلغ (١٨) عام، أطالب بتخفيض سقف السن للمزارع من (١٨) إلى (سنة عشرة) عاماً.

الملاحظة الثانية: تعتبر المهنة مصدر دخله الرئيسي، قرار اللجنة إستعاض عنها (دخل رئيسي له)، في الحقيقة صعب تقييم ذلك ليكون دخلاً رئيسياً له، أقترح الإستعاضة عنها

هكذا من الأصول



الحالي قال :-

أنا لو زرعت عشر شجرات زيتون ثم ولا أمارس هذه المهنة وأمارس الصيدلة أو أي عمل آخر هل يعتبر بهذه العشر شجرات أن أصبح عضواً في الإتحاد، أنا أرى لو كان دخله الرئيسي لضيقنا كثيراً على الناس لكن قلنا بأن يكون دخلاً رئيسياً له، والدخل الرئيسي قضية تقديرية لمجلس إدارة الإتحاد، ويعني لا يقرها شخص محدد ولذلك أنا أرى أن قرار اللجنة كان متوازناً وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل  
السيدة توجان فيصل :

حقيقة الملاحظة على موضوع السن، صحيح أن بعض صغار السن وحتى أطفال العائلة يعملوا أحياناً في التحلل الزراعي لكن هذا قانون والتعريف هنا يحدد المسؤولية القانونية. ونحن المسؤولية القانونية عندنا هي سن (ثمانية عشرة)، حتى

لو كان أكبر مزارع ويملك مزارع ضخمة يبقى قراره مربوط بقرار الوصي إلى أن يبلغ الثامنة عشرة فهذا يستحيل قانونياً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ عبد موسى النهار السيد عبد موسى النهار :

أنا أرى أن لا يحذف موضوع السن في موضوع المزارعين، لأن الأصل هو إنتاج سلعة زراعية، ربما تنتج هذه السلعة عائلة، أو يكون ذلك ورثياً لمزرعة، فهل يحرم ذلك من الإتحاد؟ فلذلك هذا غير وارد في إتحاد المزارعين بموضوع السن، ليس فيه موضوع تصويت أو موضوع أشياء أخرى، هذا ما أردت أن أقوله.

الشيء الثاني موضوع دخل رئيسي له، هذا يسبب إشكالات في موضوع من يقل بهذا الإتحاد، هل يحصى ذلك الدخل لذلك الشخص وما يعترف من دخل ذلك الشخص هل هو دخله الرئيسي أو ثانوي أو غيره.

ولذلك أرى أن يحذف موضوع الدخل وما دائم هذا يتقج سلعة زراعية يجب أن يدخل في هذا الإتحاد، وبعض المواد ستعرض لموضوع الإجبارية لموضوع السن أو لموضوع الإتحاد أم لا وشكراً. معالي رئيس المجلس : الأستاذ سمير الحباشنة .

السيد سمير الحباشنة : شكراً سيدي .

حول موضوع ويمارس المهنة أنا أقترح أن تضاف إما مالك وإما عامل، يعني يمارس المهنة إما مالك للأرض الزراعية أو عامل بهذه الأرض، ودعنا ننصف العمال الزراعيين في أوراق إتحاد المزارعين.

النقطة الثانية ويمارس المهنة على سبيل التفريغ أو تعتبر المهنة، أنا يا سيدي مش مع تحديد موضوع الدخل الرئيسي لسبب :-

نود أن نجذب كفاءات إلى القطاع الزراعي

يعني لماذا نضع موضوع التفريغ وموضوع الدخل الرئيسي للمزارع لتترك بأنه من يمارس مهنة العمل الزراعي بدون أن يكون متفرغ لهذه المسألة، لإعتقادي معالي الرئيس بأن جلّ الذين يتابعون بعلميه موضوع العمل الزراعي من الأشخاص الغير متفرغين تماماً لهذه المهنة، لذلك خلينا نترك العضوية مفتوحة وما دام هو عمل طوعي واختياري لا أرى فيه غضاضة من أن نوسع دائرة العضوية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ عبيد الرؤوف الروابدة. السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس

بداية أرجو أن أقول أنه لا بد من النص على العمير من أجل التكليف حتى يتحمل المسؤولية.

ثانياً : هذا إتحاد لمصالح من يعمل بالزراعة، والفارق بين العامل والمزارع في المصلحة فارق كبير إن لم يكن تضاد مطلق بين عمال

هذا من الملاحظات

١١٥  
١١٥  
١١٥

الزراعة والمزارعين أنفسهم، ولذلك تقوم للعمال نقابات أو تنظيمات خاصة بهم، وفي قانون العمل الأخير الذي أقره هذا المجلس أفرد مجال لعمال الزراعة، ليس دخولهم الآن إجبارياً، لكن الجزء الذي يعمل في المجال الآلي للعمل الزراعي أصبحوا يخضعون لأحكام قانون العمل ومن حق مجلس الوزراء أن يضيف بعض عمال الزراعة حسبما يراه مناسباً بنص القانون، وبالتالي نحن نتحدث عن يعتاشوا من الزراعة، مثلما نتحدث عن نقابة المهندسين الزراعيين إننا لا نقبل في هذه النقابة كل من يعملوا في الزراعة، حتى لو كان أكبر مزارع في البلد، نحن نتحدث عن مصالح لأناس نريد تنظيمها وبالتالي من يعتاش من الزراعة على أساس أنها مصدر دخله الوحيد أو كماً قالت اللجنة أنها مصدر دخل رئيسي له، لأننا أيضاً إذا أطلقنا الأمر فليس هناك في الأردن شخص ليس مزارعاً حتى لو زرع مشتل المسببخ في جنيته لأنه أصبح مصدر دخل.

ولذا فإن التحديد واجب حتى لا يدخل في هذا التنظيم من هب ودب وإنما يقتصر على الذين يعتاشون من الزراعة أو الذين تشكل الزراعة دخلاً رئيسياً لهم وشكراً سيدي الرئيس. معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

بالنسبة للنقطة الأولى العمر أنا مع بقاء العمر (ثمانية عشرة) عاماً أما من الناحية الأخرى، فإنني أخالف معالي الزميل أبو عصام، لأنه في الفقرة التي بعدها، نحن نعرف الشركة وهي تخالف المفهوم التي حكى عنه أبو عصام إن هذا الاتحاد فقط للمزارعين الذين يعتاشون منه، لأن هناك شركات مساهمة عامة الآن شركات زراعية وينفس الوقت أنا اعتقد أن الإستثمار في الأردن والذي لم ينجح ولم نجذب إستثمارات لا في الصناعة ولا في غيرها، إنما قادرين على جذب إستثمارات محلياً في

الأردني الذي أتم الثامنة عشرة من عمره قال مالك أو عامل، والنص هنا مطلق وهو يعني لا يمنع العامل من المالك، لكن هو نبهنا الآن، هل فعلاً إنه يصبح العامل الذي يمتن الزراعة مهنة ولا يملك مصلحة يشتغل بالآجرة كما في الأغوار وفي غيرها، صاحب وحدة زراعية فيعمل لديه مزارعاً وهو يعمل بالآجرة اليومية أو شهرية هل يصبح هذا العامل الذي لا يملك شيء عضواً في اتحاد المزارعين؟ هذا اللي نبه إليه الأخ سمير، ولو بقي لكان الأمر لصار حوله جدل للتفسير يمكن أن يشمل أو لا يشمل، لكن أنا أريد فعلاً وأتمنى أن يحدد المجلس هل العامل الزراعي الممارس الذي لا يملك، هل يصبح عضواً في الاتحاد أم لا يصبح وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : معالي

وزير الزراعة

معالي وزير الزراعة : شكراً

معالي الرئيس

قطاع الزراعة، ولذلك اعتقد أنا مع التوجه أنه أحد مصادر الدخل، نحن بحاجة للإستثمار في الزراعة نحن بحاجة للإستثمار في الثروة الحيوانية، ما زلنا نستورد كميات كبيرة من اللحوم للأردن، ولذلك لا بد من الإستثمار في الزراعة، وفي الثروة الحيوانية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك. السيد المقرر

السيد المقرر :

عودة إلى موضوع أحد مصادر الدخل، يعني لو أن رجلاً يملك بيت والمسباجة (١٥٠) متر، زرع فيهم (أربع) شجرات زيتون وشجرتين عنب، وبالتالي هو ستنر عليه لو (عشر) دنائير فهي أحد مصادر دخله، هل يجوز ونحن نشرع بقانون أن واحد يأتي وبخله (عشرة) دنائير أو (خمسين) دنائراً ونضمه لإتحاد المزارعين لمجرد وأن هناك جزءاً يسيراً من هذا ثم في موضوع الأخ سمير نبهنا إلى نقطة، الشخص

هكذا من المثل

٧١١  
٥٣٥  
٥٥



اعتقد أن النص الموجود في المشروع والتعديل الموجود في قرار اللجنة القانونية متوازن ويحقق الهدف الأساسي، والهدف الأساسي هو تطوير هذا القطاع وخدمة العاملين في هذا القطاع، وبالتالي هذا يحتم علينا هذه العضوية الواسعة مثل ما تفضل الأخوة الزملاء، إنه أيضاً مش كل واحد زرع شجرتين هو مزارع ومش واحد عنده جناينة وزرع فيها (عشر) شجرات هو مزارع.

والكلام اللي تحدث فيه معالي الزميل سمير الحباشنة حقيقة اللي يمارس المهنة هم فلاحين وموجودين، من يمارس المهنة مالك أم غير مالك هو عضو في هذا الاتحاد وبالتالي هذه الاهداف موجودة من ضمن هذا التعريف.

الزميل خليل حدادين واللي طرحه قضية الشركة، الشركة يحق لها أن تكون عضو في هذا الاتحاد كشركة استثمارية تشتغل في

هذا القطاع، وبالتالي منجودة ولا يوجد تناقض.

اعتقد أن هذا التعريف اللي موجود ويظل قضية الدخول الرئيسي حقيقة أنا اتفق كلياً مع قرار اللجنة أنه دخل رئيسي، لأن ممكن شخص يكون له دخل من قطاع آخر وبالتالي هذا حقه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

بس كنت بدي أتوجه للأخ خليل، إذا كل عماله يشتغلوا في شركته يسجلهم في نقابة المقاولين، نسجل عمال الزراعة في اتحاد المزارعين، وذكر بالإحترام لا يستدعي الرد وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس : دكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين : شكراً سيدي الرئيس

الحقيقة أنا أرى أن هذا النص متزن، وأن هذا القانون وجد للحفاظ على حقوق المزارعين، وإذا ما فتحنا

باب عضوية الإنتساب لهذا الاتحاد يخشى من تضارب المصالح، نحن نعلم أيضاً أن المسوقين لهم مصلحة في هذا الموضوع، وإذا فتح لهم الباب للإنتساب إلى هذا الاتحاد، سيصبح هناك تضارب بين مصالح المزارعين ومصالح المسوقين، ولذا اعتقد أن التحديد هنا ضروري وفتح الباب فيه خطورة على مصلحة المزارع الذي نحن الآن بصدد الحفاظ على حقوقه وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الأستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس

يعني الحقيقة أنا لم أقل أن العامل الزراعي أن يكون عضواً في الاتحاد وأنا لست مع هذا التوجه، فقط أن قصة المزارعين أن لا نفتح الباب فهو طوعي، مثل ما حكى معالي الوزير اللي زرع (عشر) شجرات لا يأتي وماله مصلحة، وأن هذا القانون طوعي للمزارعين واللي له مصلحة يدخل فيه وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، الأستاذ علي الشطي.

السيد علي الشطي

شكراً معالي الرئيس

فقط أنا حبيت أحكي للتوضيح

بخصوص قضية ممارسة المهنة، يعني فيه هناك عديد من الأخوة المزارعين الذين يعملون في الزراعة على سبيل التفرغ ويعتبروا مزارعين مع أنهم لا يملكون أرض في مناطق الأغوار أو في غيرها، وهناك بعض العاملين الذين يعملون في أيام محدودة مثل الأخوة المصريين أو الأخوة الوافدين الذي يعملون لساعات محدودة أو أيام معدودة، ولا يعتبر هؤلاء يمارسوا المهنة على سبيل التفرغ، فنحن نقصد المزارع أو ممارس المهنة على سبيل التفرغ هو المواطن الذي يعيش في هذه الأرض أو يسكن بالقرب منها ويمارس الزراعة كعمل رئيسي بالنسبة له وشكراً معالي الرئيس.

كلنا من أهل

معالي رئيس المجلس : السيدة  
توجان فيصل  
السيدة توجان فيصل :

حقيقة تفادياً لأن يدخل فعلاً  
اللي زرع جنينة، ولأن لا يدخل من  
استقطب رأسماله كما قال الأخ أبو  
سامر للزراعة اقترح أن تعاد  
الصياغة بحيث تصبح :

أو تعتبر المهنة من مصادر  
دخله الرئيسية في هذه الحالة لا  
تعتبر جنينة البيت، لكن لو عمل  
مزرعة بقدر أصبح فعلاً مزارع ولو  
لم يمارس المهنة ، فهي من مصادر  
دخله الرئيسية.

معالي رئيس المجلس : موجود  
الإقتراح، بداية فيما يتعلق بالسن  
أطرح إقتراح شطب موضوع السن  
من التعريف، من مع هذا الإقتراح؟  
السيد عبد موسى النهار:  
أسحب إقتراحي.

معالي رئيس المجلس : اقترح  
تخصيص السن من (١٨) إلى (١٦)  
من مع هذا الإقتراح؟  
لم يدخل الإقتراح

قرار اللجنة بالموافقة؟ موافقة  
هناك إقتراح بموضوع المهنة  
بأن تصبح : تعتبر المهنة أحد  
مصادر دخله.

السيد رئيس اللجنة :  
لم يقترح أحد هذا، أحد  
مصادر دخله الرئيسية قالت السيدة  
توجان ، كلمة الرئيسية وأنا قناعتي  
لغة هو نفس إقتراح اللجنة، مصدر  
دخل رئيسي له، وهي نفس المعنى.

معالي رئيس المجلس :  
أولاً الإقتراح لم ينجح لكنه  
أقترح من الشيخ عبد المنعم واقترح  
السيدة توجان هو أيضاً نفس  
الإقتراح ومطروح للمجلس الكريم؟  
لم ينجح الإقتراح.

هناك إقتراح آخر يمارس  
المهنة مزارع أو مالك هكذا اقترح  
الاستاذ سمير مطروح للمجلس؟  
لم ينجح الإقتراح.

إذن بقي أمامي الآن قرار  
اللجنة القانونية، من مع قرار اللجنة؟  
موافقة.

الشركة، موافقة؟ موافقة  
المادة بنجملها ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع  
المادة (٣)

أ. ينشأ بموجب هذا القانون  
هيئة أهلية تسمى (الإتحاد العام  
للمزارعين الأردنيين) ويكون له  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي  
وإداري وله بهذه الصفة حق تملك  
الأموال المنقولة وغير المنقولة  
اللازمة لتحقيق أهدافه وغاياته وله أن  
يقوم بجميع التصرفات والإجراءات  
القانونية والقضائية باسمه وأن ينيب  
عنه أي شخص آخر لهذه الغاية  
ويكون مركزه الرئيسي في عمان.

ب. ينشأ للإتحاد فرع في كل  
محافظة، ولوزير بناءً على تنسيب  
المجلس إنشاء فروع له في سائر  
أنحاء المملكة وذلك حسب مقتضيات  
الحاجة وتحدد منطقة إختصاص  
عمل لافرع وفقاً لقرار إنشائه.

معالي رئيس المجلس :  
الفقرة (١) الأستاذ عبد المنعم

السيد عبد المنعم أبو زنت :

شكراً معالي الرئيس  
الفقرة (١) وأن ينيب عنه أي  
شخص آخر لهذه الغاية ويكون  
مركزه الرئيسي في عمان.  
فلماذا هذا الحصر؟ أريد أن  
أعرف الأسباب الموجبة لهذا الحصر  
من السيد المقرر وشكراً.

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، السيد المقرر.  
السيد المقرر : إذا كان سماحة  
الشيخ يتكلم عن مركزه الرئيسي  
في عمان فهناك إجابة.

معالي رئيس المجلس :  
أعتقد أنه يسأل عن مركزه  
في عمان.

السيد المقرر :  
أولاً، كونه في نصوص القانون  
يسمح بفتح فروع في كافة  
المحافظات وكل مناطق الإنتاج  
الزراعي، فارتدّي أن يكون في  
العاصمة لقربها سواء من وزارة

كانت من الأصول



الزراعة: أو الجهات التمثيلية أو التسويقية التي غالباً متركزة للأسف الشديد ومعظمها في عمان وهذا لا يمنع أن ينشأ لها فروع رئيسية وفرعية في كافة أنحاء المملكة.

معالي رئيس المجلس : شكراً،

الاستاذ علي الشطي

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس

يا سيدي أنا كنت أود أن أسأل نفس السؤال الذي سأله سماحة الشيخ بالنسبة لمغزى من وجود المركز الرئيسي في عمان، ونحن الآن نسعى أن تكون كل مؤسساتنا الإنتاجية قريبة من موقع الإنتاج، على سبيل المثال نحن الآن نطالب أن تكون سلطة وادي الأردن موجودة في وادي الأردن، ومصنع الإسمنت يكون في مواقع الإسمنت، المفروض أن يكون الاتحاد له أهداف وغايات كثيرة جداً وأن يكون قريباً جداً من الأخوة المزارعين حتى يسهل عليهم عمليات المراجعة، نحن عندما نقول أن الفرع

موجود في كل محافظة، أحياناً كثيرة هذا الفرع لا يحل كثيراً من مشاكل المزارعين فلا بد لهم من مراجعة المركز الرئيسي لإيجاد حلول لبعض مشاكلهم فانا اقترح أن يكون المركز الرئيسي لهذا الاتحاد في منطقة وادي الأردن، كون بداية الاتحاد بدأت من وادي الأردن وكون وادي الأردن هي المنطقة الزراعية الرئيسية والأولى في الأردن وشكراً معالي الرئيس..

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس

فرع الاتحاد هو مرجع المزارعين، وليس الاتحاد الرئيسي، فرع الاتحاد هو مرجع المزارعين وهو الذي يراجع المزارعون وهم الذين يشكلون أعضائه، فالمزارعون ليسوا أعضاء في الهيئة العامة للمكتب الرئيسي، المكتب الرئيسي يتمثل من مجالس إدارة الفروع أولاً.

ثانياً : هذا اتحاد لكل الأردن، سيقول أحدهم نريدها في وادي الأردن، يأتي الآخر أن الزراعة المروية في محافظة المفرق بنفس الحجم الزراعة المروية في الأغوار، ويأتي غيره ليقول أن الزراعة البعلية في محافظة أربد وفي محافظة البلقاء، وسندخل في دوامة، الأصل أن مركز الهيئات التي تمثل الوطن ككل هو في عاصمة الوطن وشكراً سيدي الرئيس..

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، معالي، وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة :

اكتفي بما قاله ابو عصام لأن هذا الاتحاد هو الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين، هذا الاتحاد للمزارعين الذين يعملوا في الثورة الحيوانية، والمزارعين الذين يعملون في الثروة النباتية ولكل القطاعات، هذا الاتحاد وسوف يكون له فروع في كل محافظة من محافظات الأردن وبالتالي لا يمكن يكون مقره الا في عاصمة الأردن، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة الصيغة هكذا كما وردت في المشروع سليمة مائة بالمئة، لأن القياس على شركة الفوسفات او البوتاس او غيرها، فهذا قياس مع الفارق، لأن هناك موقع الانتاج محدود وليس له وجود في اماكن اخرى، لكن هذا الاتحاد يمثل كل المزارعين في كل ارجاء هذه المملكة، من هنا اذا وضعناه في الفوز ترجيح بلا مرجح، اذا وضعناه في المفرق ترجيح بلا مرجح، حل الاشكالية ان يكون في المركز كما هو الاصل في هذه الامور وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الشيخ عبد المنعم ابو زنت

السيد عبد المنعم ابو زنت :

شكراً معالي الرئيس

في ذيل الفقرة (١) اريد اضافة كلمة ازالة اللبس في الضياغة.

هذا من الأصول

١١  
٥٧٨  
٥٥

معالي رئيس المجلس : لماذا لم تحكي في اول مرة.

السيد عبد المنعم ابو زنت : ويكون مركز الاتحاد الرئيسي في عمان، كلمة الاتحاد وازالة اللبس.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : الاستاذ

ابو انس : يعلمنا لغة والمتكرار لا

يجدي، خلينا نبدا : يسمى الاتحاد

يكون له شخصية يكون له تعود على

من، وله ان يقوم بالتصرفات تعود

على من، يكون مركزه تعود على

من، فاي لبس هذا إلا في اللغة

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : الدكتور

عمارين.

الدكتور نزيه عمارين :

يا سيدي فقط اقتراحي هنا

ايضاً ازالة اللبس، وان ينيب عنه اي

شخص اخر، لماذا لا نقول :-

وان ينيب عنه اي فرع

من فروعهم.

بالنسبة فيعاً يتعلق بحق تملك

الاموال المنقولة وغير المنقولة، انا

اعني الاقلال من المركزية واعطاء

بعض الصلاحيات لفروع الفرعية في

المحافظات.

معالي رئيس المجلس : السيد

المقرر

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

الانابة هنا يعني قد ينيب

شخص قد ينيب محامي، قد ينيب

احد اعضاء هيئة ادارية في احد

الفروع، هذا المقصود بشخص

ولذلك اعطي الحرية للفرع او لاتحاد

ان ينيب عنه الشخص الذي يستطيع

ان يقوم بالمهمة على خير وجه.

معالي رئيس المجلس :

البند (أ) من مع قرار

اللجنة موافقة.

البند (ب) الاستاذ عبيد

موسى النهار.

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان يكون بدل موافقة

الوزير، للمجلس بناءً على موافقة

الهيئة العامة. ليس للوزير هنا محل

الموافقة وعدم الموافقة هي الهيئة

العامة للاتحاد هي التي تنسب الى

المجلس لانشاء اتحادات او فروع

للاتحادات

معالي رئيس المجلس : السيد

المقرر.

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

ارجو من سعادة الاخ ابو

موسى ان يقرأ :

ينشيء الاتحاد فرع في كل

محافظة وللوزير بناءً على تنسيب

المجلس الذي ينسب هو المجلس

وتركيب المجلس يمثل الهيئات

الادارية في كل الفروع، والفروع

انتخبت هذه الهيئات الادارية من

هيئاتها العامة، فلذلك الوزير لا ينشأ

ابتداءً، والوزير لا ينشيء الا بتنسيب

من المجلس، والمجلس اذا رأى من

مصلحة الاتحاد انشاء فرع، ينسب

للوزير في هذه الحالة، ولا يوجد

بالقانون نصاً ان الوزير يبدأ مباشرة

بانشاء فرع او يصدر امراً بانشاء

فرع دون تنسيب من المجلس.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ

سمير الحباشنة

السيد سمير الحباشنة :

شكراً معالي الرئيس

قبل قليل كنا نتحدث ان هذا

الاتحاد هو مؤسسة اهلية خاصة،

مؤسسة طوعية، بين مزارعين انا لا

اعلم ما هي ضرورة حشر الحكومة

في موضوع منظمة اهلية، لماذا

ينسب الوزير ؟ لماذا نضع وصاية

الحكومة على اتحاد المزارعين؟

حتى اقول لك يا معالي الرئيس

بالنهاية حتى تصبح الحكومة

مسؤولة عن الاداء السيء لا سمح

الله لو صار بالاتحاد.

انا مع شطب اي تدخل

للحكومة في اعمال الاتحاد، قد يقول

هذا من المراسل

٧١  
٣٦٨  
٥٨

لأنه ما صارناش بالقصر إلا أمس  
العصر.

بداية الحكومة سلطة وصاية  
على كل الوطن تحت رقابة مجلس  
الامة وإشراف القضاء وبالتالي  
التحلل من أن الحكومة مرجعية  
هو أن نترك كل يعمل على شاكلته  
هذه أولاً.

ثانياً : هذا الإتحاد منظمة أهلية  
كجميع المنظمات الأهلية في الوطن  
لها مرجعية حتى لا تتجاوز دورها،  
وحتى لا تظلم جهات أخرى، فدور  
الحكومة هنا هو دور تنظيمي، وأنا  
قبل قليل قلت لأخي الكريم سمير،  
هذا الدور كان مقصوداً لذاته، لأن  
الأخ سمير يعرف أن الهيئة العامة  
للإتحاد تتمثل من مجالس إدارة  
الفروع، وتصور أن رئيساً لهذا  
الإتحاد من محافظة كبيرة أراد أن  
يسيطر على الإتحاد، سينشئ داخل  
محافظة (عشرين) فرعاً، وبالتالي  
ستصبح له الأغلبية في الهيئة  
العامة لهذا الإتحاد.

قائل بأن هذه المسألة وضعت حتى  
لا يحاول رئيس الإتحاد أن مجلس  
الاتحاد فتح الفروع كيفما اتفق،  
ونحن قلنا في البداية:  
ينشأ للإتحاد فرع في كل  
محافظة.

ربما يقول في كل لواء، وربما  
نقول لاحقاً يصدر نظام لتحديد  
المنطقة التنموية التي يمكن أن يكون  
فيها فرع للإتحاد.

أنا أمل على المجلس الكريم أن  
لا تتدخل الحكومة في المنظمات التي  
لها صفة شعبية وأهلية، لأن في  
النهاية سوف تتحمل الحكومة تبعات  
أخطاء هذه المؤسسات كما ذكرت  
وحدث في مؤسسات سابقة وشكراً.  
معالي رئيس المجلس : معالي  
رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس

يعني أنا مش جاي على بالي  
أن أختلف اليوم كثير مع الأخ سمير

جاء هذا الكلام سيدي الرئيس  
ليلجم مثل هذا الإجراء، لكن قد  
يكون ذهب في ظن البعض أن الوزير  
صاحب القرار، وأنا أتمنى أن يتاح  
لي أن يقال بدل لوزير بناءً على  
تنسيق المجلس، والمجلس بموافقة  
الوزير، يعني الأصل أن صاحب  
القرار هو مجلس إدارة الإتحاد، لكن  
سلطة المرجعية وسلطة الرقابة سلطة  
الوصاية هي الحكومة لأنها هي التي  
تكون مسؤولة عن ضمانات العدالة  
فيما إذا اعتدى هذا الإتحاد أو  
تجاوز على ما هو متاح له وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً  
لك، الدكتور نزيه عمارين  
الدكتور نزيه عمارين :

الحقيقة أنا أختلف مع معالي  
أبو عصام في هذا الموضوع، لأن  
المادة الثالثة في القانون واضح،  
يقول أن هذه هي هيئة أهلية، واعتقد  
لا يجوز أن يتدخل الوزير بشؤونها  
الداخلية وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس : شكراً  
لك، الأستاذ عبد المنعم أبو زنت  
السيد عبد المنعم أبو زنت :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس  
فيه تعديل في السطر الأول من  
الفقرة (ب).

ينشأ للإتحاد فرع في كل  
محافظة بدل للوزير بناءً على تنسيق  
المجلس، اقترح أن تصبح العبارة  
على النحو التالي: -

وعلى الوزير بموجب تنسيق  
المجلس إنشاء فروع له في سائر  
أنحاء المملكة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً  
لك، الدكتور العموش:

الدكتور بسام العموش :  
شكراً ، يعني أنا الحقيقة بدي  
أحكي بالنسبة للمؤسسات الأهلية إذا  
رفعت مسؤولية الحكومة عنها، أتوقع  
كل جمعية خيرية حتى تصبح عالم  
مستقل وتصبح تسبح وتمرح

هذا من الأصول



ويعدين مجلس النواب يجب أن لا يتخلى عن سلطته في المحاسبة، ونحن عائدنا من بعض المؤسسات حتى العامة لعدم وجود رقابة عليها، فما بالك بالمؤسسات الأهلية، أنا اعتقد أن هذا نوع من التنظيم وكما يجري في الجمعيات الخيرية، الهيئة العامة تنتخب والوزير يوافق بتنصيب من الهيئة العامة وأظن أنه هذا أفضل النصوص.

أما رفع المسؤولية الحكومية أنا أظن أن هذا يعني نوع من الفوضى وشكراً.  
معالي رئيس المجلس : شكراً ،  
الدكتور الكوفحي :  
الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحقيقة لو جعلنا والمجلس القرار ونشطب الوزير يكون أنسب، لكن نضيف عبارة والمجلس بقرار مبرر أن ينشيء الفروع، بقرار مبرر تكون صلاحية الوزير، إذا كان القرار غير مبرر يستطيع أن يطلع

في هذا القرار ، فهذه عبارة تكون سليمة مئة في المئة حتى تصبح المنظمة أهلية وصلاحية الوزير تبقى فهي دائرة رد الفعل لا في دائرة الفعل، والمجلس بقرار مبرر إنشاء فروع له في سائر أنحاء المملكة إلى آخره وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً  
لك، الأستاذ سمير الحباشنة  
السيد سمير الحباشنة :

والمجلس إنشاء فروع له في سائر أنحاء المملكة وفق تعليمات تحددها الهيئة العامة لهذه الغاية، والهيئة العامة تحدد تعليمات تبين مواصفات فرع الاتحاد في المنظمة التنمية الزراعية، المجلس على ضوء التعليمات يصدر قرار.

معالي رئيس المجلس :  
أطرح الاقتراحات ، والمجلس بناءً على موافقة الهيئة العامة، من مع هذا الاقتراح ؟ عد الأصوات.  
السيد الأمين العام : (١٧) من (٥٠).

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح ،  
الاقتراح الآخر الذي يقول  
على الوزير بموجب تنسيب المجلس.

من مع الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الآخر، للمجلس بقرار مبرر إلى آخره، من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

والاقتراح الأخير، للمجلس إنشاء فروع له في أنحاء المملكة وفق تعليمات الهيئة العامة، من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة القانونية بالموافقة كما جاء، موافقة؟ موافقة .

المادة ككل؟ موافقة  
السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤)  
يهدف الاتحاد إلى إتاحة المجال لمشاركة أكبر عدد من المزارعين في أعمال الاتحاد وتجميع جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم

وتقديم الخدمات لهم وفقاً لأحكام هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :

١ - دراسة المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها لدى الجهات المختصة.

ب - المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص في اقتراح البرامج والخطط التي تدعم التنمية الزراعية بما يتعلق بالإنتاج والتسويق والتصنيع والتمويل.

ج - إنشاء أسواق بيع المنتوجات الزراعية في مواقع مناسبة خارج حدود البلديات وإدراجها وممارسة ما من شأنه تنظيم عملية تسويق تلك المنتوجات داخل المملكة وخارجها.

د - المساهمة في أي شركة أو مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات الاتحاد أو تعتبر مكملة لها أو تمارس عملاً يساعد الاتحاد على تحقيق غاياته.

هذا من الأصول

٧١١  
٣٧٥  
٥٥٢

هـ - الإتجار بمستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.  
و - إقامة المعارض وعقد المؤتمرات وإصدار المجلات والنشرات الزراعية.  
قرار اللجنة : موافقة.  
معالي رئيس المجلس :  
مقدمة المادة مع البند (١) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة  
البند (ب) الأستاذ الحباشنة.  
السيد سمير الحباشنة :  
(١) و (ب) خليتا تكون واقعيتين وفيه حديث كثير مكرر وفي إنشاء، يعني (١) و (ب) أنا مع دمجها في مادة واحدة والمساهمة مع الجهات ذات العلاقة نضعها من (ب) على (١) وتصيح مادة واحدة، وفيه كلام مكرر في (١) و (ب) اقرب إلى الإنشاء يا سيدي.  
معالي رئيس المجلس : تقصد (١) و (ب) وربطهم بحرف (الزوا)، الأستاذ مقرر اللجنة .

السيد المقرر :

يا سيدي أنا شايف (١) تتحدث عن المشاكل اللي ممكن تواجه الاتحاد، وفي (ب) تتحدث عن خطط وتنمية وبرامج تنمية صناعية وتسويق وتصنيع وليست مشاكل هذه وهذه خطط فهذا بند وهذا بند منفصل ، ولا أظن أن عطف المشاكل على الخطط والتنمية وغيرها .  
معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .  
السيد رئيس اللجنة :  
شرح المهام دائماً أن شعر بها على فكرة، عندما تحدد مهام أو وظيفة فانت تتكلم لغة عربية جيدة .  
ثانياً : الفقرة (١) هي المهمة الرئيسية سيدي الرئيس، أما الفقرة (ب) فهي لهدف آخر مختلف، أنت تقول للحكومات :  
أن هذا الاتحاد شريك لكم في دراسة القضايا لذلك هذا الكلام هنا ليس موجهاً للاتحاد هذا موجه للحكومة ولكل هيئات القطاع

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد موسى .  
السيد عبد موسى النهار :  
شكراً معالي الرئيس  
الواقع أنا أتساءل لماذا يحرم الاتحاد من إنشاء أسواق داخل حدود البلديات؟ هذا مع العلم أن كثير من مجالس القروية حالياً تحولت إلى بلديات، فكيف يحرم هذا الاتحاد من هذه الخدمات؟ كيف ينشأ سوق دون ماء أو كهرباء أو غيره من الخدمات؟  
هذا أمر تعجيزي بالنسبة للاتحاد، أنا اقترح شطب كلمة موضوع خارج حدود البلديات.  
معالي رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور مصطفى شنيكات.  
معالي وزير الزراعة :  
شكراً معالي الرئيس  
حقيقة فكرة سعادة الزميل علي الشطي فكرة جميلة جداً ورائعة تنظيم الإنتاج، لكن لو يرجع سعادة النائب إلى بداية الفقرة، بداية

الخاص، إننا أصحاب حق أي نحن اتحاد المزارعين ، أن نساهم مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في اقتراح البرامج والخطط، فيما إذا قامت الحكومة باقتراح البرامج والخطط دون التنسيق معهم، يملكون حق الاعتراض ، والإحتجاج وشكراً سيدي الرئيس.  
معالي رئيس المجلس : إذن إقتراح الزميل الحباشنة بضم (ب) ب (١) من مع هذا الإقتراح؟  
لم ينجح الإقتراح .  
البند (ب) موافقة؟ موافقة .  
البند (ج) مطروح للمجلس الكريم ، الأستاذ علي الشطي .  
السيد علي الشطي :  
فيه (ج) أحسنت اللجنة عندما قالت :  
وما من شأنه تنظيم عملية تسويق تلك المنتوجات .  
أقترح كذلك إضافة تنظيم عملية الإنتاج، لأن التسويق لا ينتظم إذا ما انتظمت عملية الإنتاج بداية.

إنشاء أسواق بيع  
المنتجات الزراعية.  
كل هذه الفقرة معطوفة على  
إنشاء الأسواق بيع المنتجات  
الزراعية في مواقع مناسبة خارج  
حدود البلديات وإدارتها وممارسة  
ما من شأنه تنظيم عملية تسويق  
تلك المنتجات.

فالفقرة تتعلق بالتسويق وليس  
بعملية تنظيم الإنتاج.

قضية لماذا خارج حدود  
البلديات؟ هناك أيضاً قانون يحمي  
التجار داخل البلديات، وإذا أنت  
تعطيه هذا القطاع يحدث فوضى  
وتخريب وما ممكن يخدم ويتعارض  
مع قوانين أخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً  
لك، معالي رئيس اللجنة، شكراً  
معالي الرئيس.

معالي رئيس اللجنة :  
بداية الإنتاج مسؤولية حكومية،  
إذا القينا بهذا الثقل على اتحاد  
المزارعين أخرجنا الحكومة من

مسؤوليتها في تنظيم قطاع من  
قطاعات هذا الوطن، عملية تنظيم  
الإنتاج عملية اقتصادية يجب أن  
تدرسها جهة مختصة، نحن نتحدث  
هنا عن جهاز أهلي يساعد ولا  
يضع سياسة وطن فعملية تنظيم  
الإنتاج سواء الدورة الزراعية أو  
ما شاكل ذلك، هذه مسؤولية  
الحكومة لا يجوز التخلي عنها  
لأية جهة أخرى هذا أولاً.

الأمر الثاني سيدي، نحن لا  
نصنع هنا عملاقاً بديلاً عن  
مؤسسات الوطن الأخرى، البلديات  
هي المسؤولية على كل ما يجري  
ضمن حدودها، وهي تتحمل تكاليف  
ضخمة، ونخطب عادة أن البلديات  
في وضع مالي تعس أو تاعس أو  
تعيس، وعلينا دعمها، ثم عندما  
نجري بحثاً في أي موضوع علينا أن  
ندخل أجهزة أخرى لدخل البلدية  
لتقوم بأنشطة تحرم البلديات من  
مداخلها أن تسويق أي إنتاج زراعي  
نباتي أو حيواني أو أي سلعة هي من

مسؤوليات البلدية، وليس من حق  
أحد حتى الحكومة المركزية أن  
تنشيء أسواقاً زراعية داخل حدود  
البلديات إلا بموافقتها، ما جاء الحكم  
هنا إذا أراد هذا الاتحاد أن يكون  
بديلاً سواءً للإيصال للأسواق  
الأخرى أو التصدير للخارج،  
فليصنع أسواقه خارج حدود  
البلديات ولا ينتقص من حقوق  
البلديات ولا يقلل من دخل البلديات  
وهي في وضعها التعس وشكراً  
سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ  
حاتم الغزوي.

السيد حاتم الغزوي :

إن الزراعة للأسف في بلدنا  
بحاجة إلى تنظيم، وهذا ما رمى إليه  
علي الشطي، وكما تفضل معالي  
رئيس اللجنة فإن ذلك من مسؤولية  
الدولة ولكن الدولة أحجمت في  
المواسم السابقة عن القيام بأية  
عملية تنظيم للزراعة، فما دامت الدولة  
لا تقدم على هذه العملية من الأخرى  
أن نخضعها لهذا الاتحاد، لذلك أنا

اقترح أن نفرّد فقرة جديدة ونصاً  
جديداً تحت بند (ج) ويكون (ج) و  
(د) وهكذا ، ويقول :

تنظيم عملية الإنتاج الزراعي  
(ج) تصبح (د)

معالي رئيس المجلس : الأستاذ  
عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار :

الواقع عندما اقترحت أن يكون  
داخل حدود البلديات، لا أود أن  
أحرم البلديات من رسوم أو اتعاب  
العاملين داخل السوق فهناك شكوى  
معلومة أن الأسواق المركزية والتجار  
داخل الأسواق المركزية والخضار  
هي فعلاً من أسباب نكسة المزارعين  
فلذلك أرى أن يكون للاتحاد حق في  
إنشاء هذا السوق تحت أنظمة  
البلديات وتحت أنظمة الدولة، حتى  
يمكن إنشاء أسواق موازية مؤقتة  
حتى يستفيد المزارع وعدم إستغلال  
المزارع، هذا هو اقتراحي.

معالي رئيس المجلس : السيد  
المقرر

هذا من الأصول

١١  
٣٦٥  
٥٥



**السيد المقرر :**

شكراً معالي الرئيس

أنا أرجو أن الفت انتباه الزميل

أبو موسى للمادة (٢٠) التي تنص :

على إعفاء الاتحاد وفروع

الاتحاد من كافة الرسوم والطوابع

والضرائب.

يعني إذا أنشأ سوق داخل

حدود البلديات فلا يدفع شيء

هذه واحدة.

الأمر الآخر أرجو أن أشير إلى

أن لما جرى النقاش حول فتح

الأسواق خارج حدود البلديات جرى

نقاش مستفيض فيها حول هذه

المادة وقيل.

حتى أن الأسواق التي ستنشأ

خارج حدود البلديات ستؤثر على

دخل البلديات، ماذا لو أن اتحاد

المزارعين أنشأ سوق تجاري

على بعد نصف كيلومتر خارج

حدود البلدية.

أن تجار التجزئة سيذهبون إلى

هذا السوق والسوق المركزي لم

يعود له شيء، معنى آخر هناك خلق

للسوق المركزي داخل البلدية لكن

قيل في سبيل تنشيط الزراعة ودعم

اتحاد المزارعين وافقت اللجنة على

هذا النص، لذلك أنا أرى أن هذا

النص متوازن ولا حاجة لإضافة أي

نص آخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي

وزير العدل

معالي وزير العدل :

شكراً معالي الرئيس

حقيقة كما فهمت من حديث

سعادة النائب عبد موسى النهار، أنه

فعلاً يريد إنشاء أسواق موازية

للأسواق المركزية، ولودقق في

النص، هذا النص يهدف إلى إنشاء

الأسواق المركزية، وقد جرى التداول

في اللجنة حول هذا الأمر، واتفق

على أننا نريد إنشاء أسواق مركزية،

لكن الأسواق المركزية الموازية التي

تهدف إليها أنت، والتي تهدف إليها

الأزادة مجتمعة (أرادتنا جميعاً)، ولا

يجوز إنشاءها بقانون الاتحاد داخل

ما هي العقوبات التي يستطيع

أن يقررها هذا الاتحاد على هذا

المزارع؟

لا يستطيع حقيقة أن يمارس

السلطة إلا الدولة الرسمية، أما هذا

الاتحاد فهو لحماية مصالح

المزارعين والدفاع عن حقوقهم

وإيجاد الأسواق المناسبة لهم لمنع

الاختكار ومنع التحكم بهم ومنع

التحكم لانتاجهم وخفض الأسعار

ضرب الأسعار التي تحدث، مما

نسميه نحن بالحيتان في الأسواق

المركزية، وشكراً يا سيدي.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ

إبراهيم زيد.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :

إن معالي وزير العدل كفاني

الحديث وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ

سمير الحباشنة

السيد سمير الحباشنة : سيدي

أنا شايف لأول مرة من خلال

تجربتي المتواضعة معكم في هذا

المجلس، أشوف أن المرجعية في

الدولة الأردنية من القوانين صارت

حدود البلديات، يجب أن تنشأ خارج

حدود البلديات لأن التي تنشأ داخل

حدود البلديات هي من اختصاص

المجالس البلدية، ولذلك ولمقاومة

الجشع والبسطاء وتدخل الوسطاء

ورفع الأسعار من قبل هؤلاء الوسطاء

الذين يرفعون السعر عالياً ما بين

المنتج الذي هو المزارع والمستهلك

رؤي إنشاء الأسواق الموازية خارج

حدود البلديات هذه ناحية.

الناحية الثانية التي تحدث عنها

سعادة الأخ حاتم الغزاوي من حيث

إعطاء سلطة للاتحاد بتنظيم الانتاج،

أرجو أن اختلف معه بكل احترام

حول هذا الموضوع، أولاً هذا

الاتحاد هو هيئة شعبية وليست هيئة

رسمية، لا يجوز إعطاء سلطة لهيئة

شعبية مقررة في القانون لسلطة

رسمية هي مقررة لوزارة الزراعة

بموجب قوانين وأنظمة صادرة

ومستقرة، يعني هب أن أعطينا هذه

السلطة للاتحاد وقال أنه ممنوع

تزرع في منطقة الشفا أكثر من

(خمسين) دونم بدورة، وذاع وزرع

(سبعين) دونم.

هذا من الأصول

٧١١  
٣٦٨  
٢٠٢

الحكومة، والله هذه ثقة مبكرة يا اخوان ان الحكومة هي مرجعية الدولة الاردنية، انا اعتقد ان المرجعية مرجعية القوانين هذه اذا كانت هيئة شعبية او رسمية، اذا كان هنا قانون من قوانين الدولة الاردنية فعلى الأجهزة الرسمية ان تتابع تنفيذ هذا القانون أرجو قبل مناقشة مشروع القانون ان ندرس في الاسباب الموجبة، انا لا اعتقد واضم صوتي للاخوان علي الشطي وحاتم الغزاوي، انه اذا اسقط من هذا القانون عملية تنظيم الانتاج فلا اعتقد ان لهذا القانون اية قيمة عملية على أرض الواقع تخدم الزراعة، ما فيه مهمة لهذا الاتحاد الا تنظيم الانتاج، يقال انه هذا شغل وزارة الزراعة ووزارة الزراعة حاولت وحاولت طوال العقدين أو الثلاثة الماضية، وكل محاولاتها بائت بالفشل، ماذا لو جربنا ان يتم تنظيم الانتاج على اساس طوعي، وبالمقاسبة التجارب التي في العالم وهذا الصوت لكهالي وزير الزراعة،

التجارب التي في العالم ونجحت في تنظيم الانتاج هي تجارب التي قامت على اسس طوعية، ان المزارعين فيما بينهم يقررون ماذا ينتجون لهذا العالم من حيث الكمية والنوع والمساحة انا اعتقد اننا يجب ان نشير في واحدة من المهمات الرئيسية للاتحاد الى تنظيم الانتاج، وإلا خلاف ذلك انا يا اخوان اعتقد اننا نضيف مؤسسة جديدة لم تعطي اية نتائج إيجابية في هذا القطاع وشكراً.

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك، معالي رئيس اللجنة.

معالي رئيس اللجنة :  
يعني أنا لا أعرف أين قرأ اخواني في هذا القانون، ان هذا الاتحاد ليس له دور في الانتاج، خلينا نقرأ الفقرة (ب) إذا سمحوا الاخوان مع بعضنا :-

المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص في اقتراح البرامج والخطط

التي تدعم التنمية الزراعية بما يتعلق بالانتاج والتسويق والتصنيع والتمويل.

فهو جعل من هذا الاتحاد شريكاً في صياغة القرار، لكنه لم يجعله بديلاً للسلطة الرسمية، وستبقى السلطة الرسمية هي المسؤولة امام هذا المجلس، وان يكون هذا الاتحاد مسؤولاً فيما لو خالف وخرج عن حدود القانون، وتعت وتبادل القائمون عليه المصالح بدلاً من المزارع العادي، نحن نريد ان تبقى الحكومة هي المسؤولة امام هذا المجلس، حتى يستمر المجلس في الرقابة عليها، فالانتاج موجود ولا نضيف جديداً اليه، ليس من اهداف التنظيمات الاهلية ان تقوم بواجبات السلطة، لأنه تحلل من السلطة وليس تنازل، تحلل عن مسؤولياتها الدستورية، ثم قال الاخ عبد موسى انا بدي ياهم يشتغلوا في السوق، من قال انهم ممنوعون؟

السوق المركزية في أية بلدية من حق الاتحاد ان يأتي ويستأجر محلات ويسوق هناك ويدفع رسوماً كغيره، ليس ممنوعاً عليه، نحن نتحدث هنا عن انشاء سوق يملكه يديره ويتم العمل في داخله بإشراف الاتحاد، هذا الذي قلنا خارج حدود البلديات، اما اذا اراد ان يدخل داخل حدود البلدية ويقوم بعملية التسويق هذا حق من حقوقه.

وأرجو ان يفرق اخواني بين إنشاء السوق وبين عمل التجار في السوق، المآخذ التي نسمعها كثيراً هي عن العمل التجاري في السوق وليس على السوق نفسه وليس على دور البلدية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير العدل  
معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس.

انا لم أقل مطلقاً ان المرجعية في الدولة هي الحكومة، انا دائماً اقول ان المرجعية هي القوانين، وأنا خير من يفهم ذلك فهماً قانونياً جيداً

هذا من الأصول

لكني أشير إلى أن الذي يحمي تنفيذ القوانين هي السلطة التنفيذية، التي تسهر على تنفيذ هذه القوانين، حتى قرارات المحاكم القطعية التي تعتبر عنوان الحقيقة، تنفذ عن طريق السلطة التنفيذية عندما تصبح قرارات قطعية واجبة التنفيذ وأضيف ثانياً أن هذا القانون جاء إلى المجلس الكريم وأنا هنا أتكم كنايب من الحكومة السابقة التي كان الزميل الذي اعترض على كلامي أحد أعضائها وهو موافق عليه، ولكن هذا القانون نوقش في اللجنة القانونية أيام كنت رئيس لهذه اللجنة وحضرت نقاشه وأقر بالشكل الوارد فيه حسب قناعات اللجنة وليس حسب قناعة الحكومة السابقة، وما اتفق عليه في اللجنة وهو الذي وصلنا إليه في هذا المشروع وهو التي أتينا به إلى هذا المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف : شكراً معالي الرئيس.

لقد ذكر معالي رئيس اللجنة القانونية حول مشاركة الاتحاد الأساسية في عملية الإنتاج من خلال الفقرة التي أشار إليها، أريد أن أطمئن معالي الأخ سمير الحباشنة بالنسبة للمساهمة الطوعية والمشاركة الطوعية في تنظيم الإنتاج فهي واردة، أيضاً وخاصة الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) في صلاحيات الاتحادات النوعية، أنها عندما يقوم أي اتحاد نوعي يكون في نظامه الداخلي ما يتضمن أهدافه والصلاحيات المنوطة به، ونحن نعلم جميعاً أن أي اتحاد نوعي يهدف في أساس انشائه إلى تنظيم ذلك النوع من الإنتاج لهؤلاء الأعضاء فيه، المشاركة في الإنتاج واردة سواء بالنسبة للاتحاد النوعي وبالنسبة للاتحاد العام وفي صلب القانون.

معالي رئيس المجلس : شكراً السيد المقرر.

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس.

أود أن أضيف لما قاله معالي رئيس اللجنة أن في الأسباب الموجبة واستكمالاً لما قاله معالي أبو رعد : - أن انشاء مجالس نوعية متخصصة ضمن الاتحاد العام سيتيح فرصاً جيدة لتطوير الإنتاج الزراعي وتركيز جهود المنتجين في أنشطة زراعية معينة.

يعني حتى في الأسباب الموجبة تشير إلى ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ علي الشطي.

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس

لقد أحسنت اللجنة صنعاً عندما وضعت في الفقرة (ج) ما من شأنه ممارسة شأن تنظيم عملية التسويق بالنسبة لاتحاد المزارعين لكن اللجنة حملت الاتحاد مسؤوليات نتيجة لاشياء ليس هو مسؤول عن سببها، نحن نعرف جميعاً أن معظم مشاكل القطاع الزراعي الفوضى في الإنتاج وعدم تنظيم عملية الإنتاج، لقد طالبنا الحكومات المتعاقبة عدة مرات، بأن هناك مشاكل في التسويق

وأن هناك فائض في الإنتاج، كان رد الحكومة دائماً علينا على المزارعين أن ينظموا أنفسهم أن ينظموا انتاجهم، أن يعملوا بالنمط الزراعي أن يعملوا أي طريقة يرونها مناسبة لتنظيم عملية الإنتاج، والحكومة لم تأخذ بيد كل مزارع وتقول له ازرع كذا واعمل كذا، أي قرار تتخذه الحكومة ما لم تشارك به القطاعات المنتجة والمسؤولة عن تنفيذه وطبعاً ممثلة باتحادها أو نقابتها فإن هذا القرار لم يكن عملياً، أنا أرى أن أية عملية يقوم بها الاتحاد، ولن تبدأ بالبداية بتنظيم عملية الإنتاج، فإن النتائج لن تكون ايجابية ولن تكون بالطريقة التي نحن نراها، فلا بد من وضع صيغة على الأقل أن يساهم فيها، ولا نقول أن الاتحاد هو الذي يقوم بها، نقول أن يساهم الاتحاد مع القطاع العام أو مع أي قطاع آخر بتنظيم عملية الإنتاج، وإذا لم يتم تنظيمها بالبداية، فإن النتائج وعملية التسويق وإية عمليات أخرى لن تكون مجدية ولن يكون لها أي فائدة وشكراً.

هذا من الأول

١١  
٥٦٥  
٥٦٥



معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، الاستاذ سمير الحباشنة.

السيد سمير الحباشنة :

انا اعتقد ليست نقيصة ان

نناقش هذا القانون رغم انني سمعته

في مجلس الوزراء، ذلك ان فيه

برلمانات العالم فيه قراءة اولى وثانية

وتعدد القراءات هو تعدد لتوايد

الافكار الايجابية لإشباع القانون،

ارجو ان لا تسجل هذه المسألة.

يا سيدي انا اعتقد ان مناقشة

اخيرة حول هذا الامر، انه لا يمكن

ان نتحدث عن تنظيم عمليات

التسويق إذا لم ننظم عمليات الانتاج،

مشكلة القطاع الزراعي ليست

بالتسويق، التسويق نتيجة الى

مشكلة اللي هي الانتاج الزراعي، انا

اعتقد للاممية الثمني على الزملاء ان

يرد نص يتحدث عن دور الاتحاد في

تنظيم الانتاج.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ

حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي : ان يمارس

الاتحاد عملية تنظيم الانتاج الزراعي.

معالي رئيس المجلس : من مع

هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الآخر ان تضاف

للفقرة (ج) ، من مع هذا البند؟ عد

الاصوات .

السيد الامين العام : (١٨) من

(٤٨).

معالي رئيس المجلس : لم ينجح

الاقتراح، الاقتراح الآخر، ان تضاف

الى آخر الفقرة (ج) ان يمارس

الاتحاد ما من شأنه تنظيم عمليات

الانتاج، من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام : (١٩) من

(٤٨)

معالي رئيس المجلس : (١٩) من

(٤٨) لم ينجح الاقتراح.

اطرح قرار اللجنة القانونية كما

جاء في مشروع الموافقة عليه في

الفقرة (ج) من مع قرار اللجنة.

السيد الامين العام : (٢٦) من

(٤٨)

معالي رئيس المجلس : وتقر

الفقرة (ج) ، الفقرة (د) موافقة؟

موافقة.

الفقرة (هـ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (و) موافقة؟ موافقة.

المادة بمجملها موافقة ؟

موافقة.

المادة (٥) السيد المقرر :

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥)

١ - يتم انشاء الاتحاد النوعي

بقرار من الوزير بناء على تنسيب

المجلس وتسري احكام هذه الفقرة

على إلغاء اي اتحاد نوعي قائم أو

دمج اتحاد نوعي أو أكثر في اتحاد

نوعي واحد.

ب - يتدرج على مؤسسي

الاتحاد النوعي ان يرفقوا بطلبهم الى

المجلس لتأسيس الاتحاد النوعي

نظماً داخلياً له يتضمن اهدافه

والصلاحيات المنوطة به وكيفية

تشكيل هيئته العامة وانتخاب مجلس

ادراته والصلاحيات والمهام الخاصة

بكل منهما واجتماعاتهما واتخاذ

القرارات فيهما وسائر الأمور

المتعلقة بالاتحاد النوعي وموارده

المالية ورسوم الانتساب له.

ج - يشترط في عضو الاتحاد

النوعي ان يكون عضواً في احد

فروع الاتحاد ويجوز للعضو ان يكون

عضواً في واحد أو أكثر من

الاتحادات النوعية ما دامت شروط

العضوية متوافرة فيه .

قرار اللجنة : موافقة

معالي رئيس المجلس :

البند (١) الاستاذ الحباشنة

السيد سمير الحباشنة : شكراً

سيدي.

للاسباب التي ذكرتها سابقاً

أتحفظ على قرار الوزير في انشاء

الاتحاد النوعي، واقترح شطب قرار

الوزير وان الاتحادات النوعية

بتعليمات تعطيها الهيئة العامة كما

ذكرت سابقاً.

هذا من الأصول

١١  
٥٦٣  
٥٦

معالي رئيس المجلس :  
الفقرة (١) ، هناك اقتراح بشطب كلمة  
بقرار من الوزير ، من مع هذا  
الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح

البند (١) موافقة؟ موافقة.

البند (ب) موافقة؟ موافقة

البند (ج) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة

المادة (٦) السيد المقرر.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦)

١ - عضو الاتحاد هو المزارع

المنتسب الى احد فروع الاتحاد

والمسدد لالتزاماته المالية تجاه

الفرع وتسري احكام هذه الفقرة على

الشركة المنتسبة لاحد الفروع

وتحدد شروط العضوية وفقاً

لاحكام النظام الذي يصدر بمقتضى

هذا القانون.

ب - عضوية الاتحاد اختيارية

ويقدم طلب الانتساب الى الفرع من

المزارع او الشركة الى مجلس الفرع

على الانموذج المعد لهذه الغاية،  
مرقفاً بالوثائق والمستندات المقررة  
ويصدر مجلس الفرع قراره بشأن  
الطلب وله قبوله أو رفضه بقرار  
معل.

قرار اللجنة : موافقة.

وهناك مخالفة من الاستاذ حاتم

الغزاوي ومعالي وزير الزراعة

مصطفى شنيكات.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ

حاتم تفضل اقرا مخالفتك.

السيد حاتم الغزاوي : المخالفة

واحدة بالاشتراك مع معالي

الدكتور مصطفى شنيكات وزير

الزراعة وليست ادري اذا ما زال

على مخالفته.

بسم الله الرحمن الرحيم

نخالف رأي الأغلبية بالموافقة

على الفقرة (١) من المادة السادسة

للاسباب التالية:

١ - ان الغاية من استصدار

قانون الاتحاد العام للمزارعين

الاردنيين هو انعاش القطاع

الزراعي، ولا شك ان انتظام اكبر

بالنسبة للمزارعين الافراد مع بقاء  
النص كما هو بالنسبة للشركات،  
وانني اقترح النص التالي:

المادة ٦ :

١ - عضو الاتحاد هو المزارع

المنتسب الى احد فروع الاتحاد

والمسدد لرسوم الانتساب تجاه

الفرع. وتسري احكام هذه الفقرة

على الشركة المنتسبة لاحد هذه

الفروع، شريطة تسديدها لكافة

الالتزامات المالية المترتبة عليها،

وتحدد شروط العضوية وفقاً لاحكام

النظام الذي يصدر بمقتضى هذا

القانون.

د. مصطفى شنيكات

النائب حاتم الغزاوي

معالي رئيس المجلس : معالي

رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة : سيدي

معالي الرئيس :

قبل قليل كان العديد من الاخوة

الذين شاركوا في النقاش بما في

ذلك معالي وزير الزراعة والزميل

المختلف معنا. على ان يكون هذا

عدد ممكن من المزارعين تحت مظلة  
لهو ادعى لمساهمهم بافكارهم  
وجهودهم في انعاش هذا القطاع.

٢ - ان المادة (٤) من مشروع

القانون التي تمت الموافقة عليها

تنص على:

«يهدف الاتحاد الى اتاحة

المجال لمشاركة اكبر عدد ممكن من

المزارعين في اعمال الاتحاد وتجميع

جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم

.. الى اخر النص». وان الموافقة على

الفقرة (١) من المادة (٦) كما وردت

في المشروع يجعل نصوص القانون

متناقضة على عكس ما هدف

اليه المشرع.

٣ - ان انتساب المزارع

لعضوية الاتحاد يمكنه من الاستفادة

من المزايا التي يحققها والتي

بدورها تشكل دافعاً للعضو ان يفي

بالتزاماته خاصة وانه يقدم

الضمانات الكافية لذلك وان تسديده

لالتزاماته هي مسألة وقت فقط.

لهذه الاسباب ارى ان يكتفى

بتسديد رسوم الانتساب للفرع

كل من اشهر

١١  
١٢  
١٣  
١٤

يحددها شروط العضوية، أن يسدد التزامات شروط العضوية، لكن نفرض جدلاً:

أن أحد المزارعين أخذ قرض ولم يستطع، أنا أطلب من الاتحاد لما يعطي قروض أن يأخذ ضمانات، واعتقد أن هذه الضمانات هي التي تكفل حقوق الاتحاد على هذا الفرد لكنني اتفق مع الزملاء أنه يمكن عضو الاتحاد الذي يتقدم للعمل العام في الاتحاد كقيادة فرع أو في مجلس الإدارة أن يلزم بهذا الشرط، لكن ليس كل مزارع وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، السيد المقرر : السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس

أنا أريد أن أسأل الآخرين المخالفين مع أنه جرى نقاش حول ذلك، ماذا لو أن مزارعاً يملك (خمسة) آلاف دونم مزروعة بالأشجار المثمرة، هذا عليه التزامات بـ (١٠-٥٠) ألفاً، هذا يعني إذا لم يسدد الالتزامات التي عليه.

الاتحاد إذا سلطه ينظم الانتاج والتسويق ويفتح الاسواق، وعندما نأتي لأن يدفع أعضاء التزاماتهم المالية للاتحاد، نقول لها لا بلاش يدفعوا التزاماتهم المالية بس يدفعوا الرسوم المستحقة عليهم، أما الدين التي كسرت ظهر الاتحاد وحرمتهم من أن يقوم بأي عمل، فنحن نقول علينا أن نتركهم مدينين وأن نترك الاتحاد فقيراً ليقوم بهذا العمل، اعتقد التناقض واضح سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك معالي وزير الزراعة معالي وزير الزراعة : شكراً معالي الرئيس.

حقيقة أن قناعاتي وأنا ملتزم بمخالفتي (١٠٠٪) أولاً.

ثانياً : مقتنع بمخالفتي (١٠٠٪) لأنني أنا مع خدمة المزارعين ومع صغار المزارعين، وهذا الاتحاد همه تطوير الزراعة، وخدمة الناس التي يشتغلوا بالأرض، وبالتالي هذه العضوية فيه نظام داخلي بتعليمات

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الله اخو ارشيده.

شكراً معالي الرئيس

وكل عام والكل بخير

في الحقيقة كنت لا انوي في هذا القانون الفني والذي هو من اختصاص الزملاء رؤساء اللجان والزراعيين السابقين، ولكن نجده لزميلي ولزميلي السابق في البرلمان معالي وزير الزراعة، واعتقد بأن المادة (٦) هي تتكلم عن صفة قانونية في مطلعها، والصفة القانونية بمعنى أن عضو الاتحاد هو المزارع المنتسب الى احد فروع الاتحاد، اما ادماج وانغام والمسدد لالتزاماته فهذا يحكمه النظام الذي يوضع في شروط العضوية، وكيف إن الإنسان هذا تخلع عنه العضوية. اما ان نسوق الصفة القانونية ونضع لها شروط مسبقة بالديمومة بأنه يكون مسدداً، فاعتقد ان هذا مخالف لكافة قواعد القوانين والأنظمة ابداً، وأنا مع اقتراح الزميلين ويجب ان يبقى، وبالنسبة

أما رجل يملك ربما (١٠٠)

دونم ولكنه أراد أن يستميتها باسم الشركة، هذا عليه دين وذلك عليه دين، هذا الذي سماها شركة يلزم بأن يدفع وهو شخص واحد يملكها هذه واحدة الأمر الذي يستتبعه عنه معالي وزير الزراعة، بأن الشخص الذي لم يسدد التزاماته.

أولاً : نحن نقول لو أن شخصاً لم يسدد التزاماته، ما الداعي أو ماذا يكون انتمائه لهذا الاتحاد؟

أنا أظن أن الذي لم يسدد التزاماته في هذا الاتحاد ليس لديه انتماء حقيقي لهذا الاتحاد والأرقام بتسديد التزاماته.

ثم أن قول معاليه عن القروض الذي عليه قروض وتسديد على اقساط وهذا مسدد لالتزاماته، التزاماته مسددة ولكنها مؤجلة بموجب القانون النظام.

بذلك أرى أن مخالفة الزميلين ليست في محلها وأرجو التصويت على المادة.

هكذا من الأشغال



الى ديمومة العضوية في الاتحاد تحكمها الانظمة، وكيف يطرد وكيف يفصل وكيف تقام عليه دعوى بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية او غيرها كمؤسسة اهلية لها صفة اعتبارية واستقلال مالي واداري وانا مع الزميلين في تثبيت هذا الاقتراح وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

سيدى الرئيس انا مع كل الاحترام وانا من تلاميذ الاخ عبد الله في القانون بس يدلني على القوانين اللي هذه تختلف مع كل القوانين والاحكام والانظمة، يعني انا ارجو ان يشير لي الى مادة واحدة في قانون واحد تمنعنا من ذلك، مادة واحدة .

هذه واجد .  
مادة واحدة في قانون واحد تذكر لي اسم القانون حتى اتي به الان الامر الثاني : ارجو اخواني ان يكونوا واضحين لدينا انا نتحدث عن

اتحاد طوعي وليس نقابة، ولو كنت اتحدث عن نقابة المحامين او المهندسين او الاطباء او الصيادلة لما قبلت ذلك، لان تلك منظمات اجبارية نحن نتكلم عن انسان ينتظم طوعاً، بمعنى اخر هناك مزارعون ليسوا اعضاء في الاتحاد، فكيف نقبل في الاتحاد ما لم يلتزم بدفع امواله؟

ثالثاً : - ان هذه الجملة وهذه المخالفة تخدم كبار المزارعين وليس صغارهم لان الديون الكبيرة والضخمة هي على كبار المزارعين وليس على صغارهم ، والذين لا يدفعون هم الذين قرضوهم بعشرات الالاف وبالتالي اذا قلنا ان العضوية تبقى وهو غير مسدد لدينه، تعني ان كبار المزارعين الذين يأخذون الديون الكبيرة هم الذين سيببقوا في هذا الاتحاد، وهو من اهدفنا، هدفنا الرئيسى هو خدمة المزارعين جميعاً كبيرهم وصغيرهم.

الامر الرابع: عندما قال مسدد التزاماته، لا يعني مسدد ديونه لان اذا الدين منقسط ان تدفع الاقساط في وقتها اما اذا عليك اقساط لم يحن اوانها ليس مطلوباً دفعها .

انا لا اعرف كيف يلتزم انسان بدين ثم نقول ان عدم تسديده نكرمه ويبقى يتمتع بهذه العضوية الطوعية وشكراً سيدى الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ عبد موسى النهار السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس الواقع ربما ينصرف ذهن الاخوة على اساس تسديد الالتزامات كافة مثلاً اتجاه الاقتراض الزراعي، فالتسديد هو التزامات مالية اتجاه ذلك الفرع وهذا واجب، ولذلك فانا ازيد ما ذهبت اليه اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم اقرا النص المقترح.

السيد حاتم الغزاوي :

المادة (٦):

١ - عضو الاتحاد هو المزارع المنتسب الى احد فروع الاتحاد والمسدد لرسوم الانتساب اتجاه الفرع. وتسري احكام هذه الفقرة على الشركة المنتسبة لاحد هذه الفروع شريطة تسديدها لكافة الالتزامات المالية المترتبة عليها. وتحدد شروط العضوية وفقاً لاحكام النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

معالي رئيس المجلس :

المقترح مطروح للمجلس الكريم؟ لم ينجح الاقتراح. المادة (٦) الفقرة (١) موافقة؟ موافقة. الفقرة (ب) الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

في اخر الفقرة والموضوع طلب الانتساب، ويصدر مجلس الفرع قراره بشأن الطلب وله قبله وله

هذا من المجلد

رفضه بقرار معلل، لكن اقتترح ان يكون خلال مدة معينة مثل: او رفضه بقرار معلل خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب. معالي رئيس المجلس : اقتراح الزميل حدادين مطروح للمجلس الكريم؟ لم ينجح الاقتراح. الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة المادة ككل؟ موافقة السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع المادة (٧) تتألف الهيئة العامة للاتحاد من مجموع اعضاء مجالس ادارة الفروع. وتتولى هذه الهيئة المهام وصلاحيات التالية: ١ - اقرار السياسة العامة للاتحاد وبرامج عمل المجلس السنوية ومتابعة تنفيذها. ب - اقرار مشروع الموازنة السنوية للاتحاد وتصديق حساباته الختامية. ج - مناقشة التقرير السنوي

عن اعمال المجلس واصدار القرارات اللازمة بشأنه. د - تجديد مقدار المساهمة المالية السنوية للفروع والاتحادات النوعية في الاتحاد. هـ - تعيين مدقق حسابات قانوني للاتحاد. و - انتخاب المجلس وتحديد طريقة الانتخاب واجراءاته وسائر الامور المتعلقة به بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون. ز - دراسة الامور الاخرى التي تقدم اليها من المجلس واصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الاعضاء شريطة ان تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة لخمس عشرة يوماً على الاقل. ح - الموافقة على التصرف بالاموال غير المنقولة للاتحاد. قرار اللجنة : المادة ٧ موافقة بعد: اضافة العبارة التالية

(ورؤساء الاتحادات النوعية) بعد عبارة (مجموع اعضاء مجالس ادارة الفروع) الواردة في مطلع المادة. معالي رئيس المجلس : اطرح فقرة (١) مع مقدمتها بقرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟ موافقة. الفقرة (ب) ؟ موافقة الفقرة (ج) ؟ موافقة الفقرة (د) ؟ موافقة. الفقرة (هـ) ؟ موافقة الفقرة (و) ، الاستاذ عبد موسى النهار. السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس أنا اقترح ان يكون انتخاب المجلس والرئيس، لان الرئيس لا يظهر كيف ينتخب في هذا القانون. معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس

المادة (٨) تقول: - يتألف المجلس من الرئيس وعشرة اعضاء. فعندما تقول المجلس الرئيس مشمول وشكراً سيدي الرئيس. معالي رئيس المجلس : واضحة استاذ عبد السيد عبد موسى النهار : افضل ان ينتخب الرئيس من قبل الهيئة العامة. معالي رئيس المجلس : الفقرة (ر) مطروحة للمجلس؟ موافقة. الفقرة (ز) موافقة. الفقرة (ح) ؟ موافقة. المادة (٧) كاملة مع فقراتها ومع التعديل ؟ موافقة السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع المادة (٨) ١ - يتألف المجلس من الرئيس وعشرة اعضاء وتستمر ولاية المجلس لمدة اربع سنوات وينتخب نائباً للرئيس من بين اعضاءه.

هذا من الأعمال

ب - يتولى المجلس إدارة شؤون الاتحاد والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به بما في ذلك ما يلي :

١ - تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة من الهيئة العامة وعقد الاتفاقيات المتعلقة باعمال الاتحاد واهدافه.

٢ - دراسة التوصيات المقدمة اليه من مجالس الفروع واصدار القرارات بشأنها.

٣ - اعداد مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالاتحاد ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامة.

٤ - تصديق مشروع الموازنة السنوية التقديرية للاتحاد والحسابات الختامية له ورفعها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي والاداري للاتحاد.

٥ - اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام الانظمة الصادرة بمقتضى هذا

القانون بما في ذلك التعليمات المتعلقة بادارة اسواق بيع المنتجات الزراعية التي ينشأها المجلس خارج حدود البلديات.

٦ - تعيين المدير

٧ - اصدار التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين والمستخدمين اللازمين لتسيير اعمال الاتحاد وفروعه وتحديد راتب المدير وعلاواته وكذلك تحديد رواتب الموظفين وعلاواتهم وسائر الامور المتعلقة بهم.

قرار اللجنة :

المادة (٨) موافقة بعد :

الفقرة ب - البند ٧ :-

- شطب كلمة (بتعيين) والاستعاضة عنها بعبارة (بالشؤون المالية والادارية بما في ذلك تعيين) .  
معالي رئيس المجلس :

الفقرة (١) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) بفروعها؟ موافقة.

المادة (٨) مع التعديل؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٩)

للمجلس في سياق قيامه بالاعمال المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون تشكيل اللجان المتخصصة بما في ذلك اللجان التاديبية من بين اعضاء المجلس والهيئة العامة وتحدد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس

الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠)

١ - يتولى الرئيس المهام

والصلاحيات التالية:

١ - رئاسة اجتماعات المجلس

والهيئة العامة للاتحاد.

٢ - تمثيل الاتحاد لدى الجهات

الرسمية والهيئات المحلية والاجنبية والغير.

٢ - اي صلاحيات اخرى

يفوضه المجلس القيام بها

ب - يمارس نائب الرئيس

صلاحيات الرئيس عند غيابه او

شغور منصبه.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس :

الفقرة (١) وبفروعها؟ موافقة

الفقرة (ب)؟ موافقة

المادة ككل؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١١)

يتولى المدير المهام

والصلاحيات التالية :-

١ - تنفيذ القرارات والاتفاقيات

التي يوافق عليها المجلس.

ب - الاشراف على موظفي

الاتحاد والمستخدمين فيه.

ج - اعداد مشروع الموازنة

السنوية للاتحاد.



د - القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها المجلس أو الرئيس أو تنص عليها الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون.  
قرار اللجنة :

المادة ١١ : موافقة بعد:

الفقرة (د) - اضافة عبارة (أو التعليمات) بعد عبارة (أو تنص عليها الانظمة)  
معالي الرئيس المجلس : المادة (١١) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.  
المادة (١٢)

تتألف الهيئة العامة للفرع من الاعضاء المنتسبين للفرع في منطقة اختصاصه المحددة في قرار انشائه وتتولى هذه الهيئة المهام التالية وذلك بالإضافة إلى أي مهام أو صلاحيات تناط بها بموجب أي نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

١ - انتخاب مجلس إدارة الفرع.

ب - دراسة الامور المتعلقة بشؤون الفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.  
ج - اقرار مشروع الموازنة السنوية للفرع وتصديق الحسابات الختامية له.

قرار اللجنة : موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة (١٢) بفروعه مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع  
المادة (١٣)

١ - يتألف مجلس الفرع من سبعة أعضاء وتستمر ولاية مجلس الفرع لمدة أربع سنوات.

ب - ينتخب مجلس الفرع في أول اجتماع له رئيساً للفرع ونائباً له وأمين سر.

ج - يتولى مجلس الفرع المهام والصلاحيات التالية :

١ - تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة في منطقة عمل الفرع.

٢ - تمثيل الاتحاد في منطقة عمل الفرع لدى الدوائر الرسمية.

٣ - طرح القضايا التي تهم الأعضاء في المنطقة على الهيئة العامة للفرع لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها ومن ثم تقديمها إلى المجلس.

٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للفرع.

٥ - وضع برنامج العمل وعرضه على الهيئة العامة للفرع للقراره بما في ذلك تأمين احتياجات المزارعين في المنطقة من مستلزمات الانتاج الزراعي.

٦ - تحديد مواقع اسواق بيع المنتجات الزراعية في منطقة عمله

٧ - اقامة الندوات والمعارض الزراعية في منطقة الفرع والمساهمة في تنفيذ البرامج الارشادية التي تقوم بها الاجهزة الرسمية المختصة.  
قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس : المادة (١٣) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.

المادة (١٤)

تنظم الاجراءات والامور الاخرى المتعلقة بكل من أعمال الهيئات العامة للاتحاد وفروعه والمجلس ومجالس الفروع والنصاب القانوني لاجتماعات كل منها وكيفية اتخاذ القرارات فيها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس؟ موافقة.  
السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (١٥)

تحدد رسوم الانتساب لعضوية فروع الاتحاد واعادة الانتساب وبديل الخدمات التي يقدمها الاتحاد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟ موافقة.

محضر من أعمال

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.  
المادة (١٦)  
تتكون الموارد المالية للاتحاد من المصادر التالية : -

١ - المساهمات السنوية للاتحادات النوعية والفروع في موازنة الاتحاد.

ب - الأرباح التي تتأتى للاتحاد من خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي.

ج - ريع استثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للاتحاد.

د - المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الاتحاد على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني.

هـ - أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للاتحاد مقابل نشاطاته المختلفة مما يدخل في أهدافه.  
قرار اللجنة : موافقة.

معالي الرئيس هناك مخالفة مقدمة من مجموعة من الزملاء :  
دكتور همام سعيد ، دكتور أحمد

الكوفحي، دكتور إبراهيم زيد الكيلاني، الشيخ عبد العزيز جبر، دكتور محمد الحاج.  
معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد أقرأ لنا المخالفة.  
الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم  
نخالف الاكثورية المحترمة في اللجنة القانونية في الفقرة (ج) مادة (١٦) والفقرة (هـ) مادة (١٧) وذلك بإضافة العبارة التالية الى هاتين الفقرتين.

( بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية).

ونرى ان هذه الإضافة ضرورية لمنع الربا والفوائد من ان تكون مصدراً من مصادر دخل الاتحاد لما في ذلك من محق البركة والتعرض لغضب الله تعالى. المخالفون :

مفلح الرحيمي

دهمام سعيد

سليمان السعد

د. ابراهيم زيد الكيلاني

أحمد الكساسبة

عبد العزيز جبر

معالي رئيس المجلس :

مخالفة الأخوة الزملاء هم يقترحون اضافة للفقرة (ج) بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

من مع هذا الاقتراح؟ عدد الاصوات.

السيد الأمين العام : (٢٥) من (٤٤).

معالي رئيس المجلس :

إن ينجح الاقتراح، المادة بعد التعديل، من مع هذه المادة ؟ موافقة السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.

المادة (١٧).

تتكون الموارد المالية للفرع من المصادر التالية:

أ - رسوم انتساب الأعضاء.

ب - المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الفرع من مصادر محلية.

ج - عائدات أسواق بيع

المنتجات الزراعية التي يديرها

الفرع والأرباح التي تتأتى له من

خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي.

د - بدل خدمات الفرع.

هـ - ريع استثمار الأموال

المنقولة وغير المنقولة العائدة للفرع.

و - أي إيرادات أو بدلات أخرى

تتأتى للفرع مقابل نشاطاته المختلفة.

قرار اللجنة : موافقة.

هناك مخالفة من نفس الزملاء

وينفس النص على الفقرة (هـ)

معالي رئيس المجلس : من مع

هذا الاقتراح؟ عدد الأصوات.

السيد الأمين العام : (٣٠) من

(٤٤).

معالي رئيس المجلس : وتضاف

الفقرة ، المادة ككل بعد التعديل؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٨)

لا يجوز استعمال أموال

الاتحاد المنقولة وغير المنقولة أو أي

من فروع أو الاتحادات النوعية إلا

هذا من الأعمال

لتحقيق أهداف وغايات الاتحاد المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة المعمول بها.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

حقيقة هو استفسار، يعني

الحقيقة القانون نص على إيرادات

هذا الاتحاد، وهذا الاتحاد لـ وحل

طواعية اختياراً قانونياً، أين

تذهب أمواله؟ استفسار من

المختصين.

معالي رئيس المجلس : من مع

قرار اللجنة ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩)

١ - بعد صدور هذا القانون

يشكل مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من

رئيس وعشرة أعضاء من القطاعين

العام والخاص ممن لهم علاقة

بالأعمال الزراعية لمدة سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة. وذلك بقرار من مجلس الوزراء تتولى خلالها صلاحيات الهيئة العامة للاتحاد والمجلس والرئيس.

ب - اثناء الفترة التأسيسية

ينشر فرع في كل محافظة من

محافظات المملكة بالإضافة لفرع

في منطقة وادي الأردن.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس : الشيخ

عبد المنعم أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

فقرة (١) تقول:

بعد صدور هذا القانون يشكل

مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من رئيس

وعشرة أعضاء من القطاعين العام

والخاص.

اقترح : أن تكون نسبة

الأعضاء من القطاع الخاص (سنة)

وخمسة) من القطاع العام.

خشية القول فيصبح نصيب

القطاع العام أغلبية.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة : اعتقد أن

الأفضل أن يكون (العشرة من

القطاع الخاص، حتى لا يضاف

البعض من الغول وشكراً سيدي

الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الشيخ

عبد المنعم أبو زنت

السيد عبد المنعم أبو زنت :

أنا أضف صوتي لصوت النائب

السابق.

معالي رئيس المجلس : أنت

تسحب الاقتراح.

السيد عبد المنعم أبو زنت : نعم

معالي رئيس المجلس :

أذن أعيدت قضية التحكيم،

الفقرة (١) مطروحة للمجلس الكريم.

موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل ؟ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠)

يعفى الاتحاد والفرع

والاتحادات النوعية من جميع

الضرائب والرسوم الحكومية بما في

ذلك رسوم طابع الواردات وذلك

باستثناء المشتريات والمبيعات

لغايات الاتجار بها.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟

موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١)

اعتباراً من نفاذ أحكام

هذا القانون:

١ - مع مراعاة الفقرة (ب) من

هذه المادة يلغى (قانون اتحاد

مزارعي وادي الأردن رقم (١٩)

لسنة ١٩٧٤).

ب - تؤل الى فرع الاتحاد في

منطقة وادي الأردن جميع الاموال

والموجودات والحقوق العائدة لاتحاد

المزارعين في وادي الاردن ويتحمل

جميع الالتزامات المترتبة عليه.

كل من اشعل



ج - تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع اتحاد المزارعين في وادي الاردن وكأنها معقودة مع فرع الاتحاد في منطقة وادي الاردن وتصبح الخلف القانوني لاتحاد المزارعين في وادي الاردن في كل ما اشتملت عليه من حقوق والتزامات.

قرار اللجنة : موافقة

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

الفقرة (ب) من هذه المادة تتكلم عن الموجودات الحالية لاتحاد المزارعين الحالي أين تؤول، انا انكم وسألت السؤال لم يجاب عليه لا رئيس اللجنة ولا الوزير المختص، في المستقبل إذا اتحاد المزارعين حلّ اما اختيارياً أو قضائياً أو لاي سبب من الاسباب أين تؤول أمواله؟ القانونيون لا يذكر أين تؤول أمواله.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

معالي رئيس المجلس ليس في هذا القانون ما يشير إلى حقوق الموظفين الذين يعملون في اتحاد المزارعين في (وادي الاردن)، اقترح ان تعالج حقوق الموظفين لدى اتحاد المزارعين.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل :

بدي اريح الاخ حاتم من انه يوفيك بإقتراحه، واقترح عليه ان يسحب اقتراحه بعد ما يسمع الاجابة، الفقرة (ج) تقول:

الخلف القانوني للاتحاد المزارعين في وادي الاردن.

فالخلف يري كل التزامات السلف وكل حقوق السلف، يعني كل الموظفين مع الالتزامات ومع العقود، العقود والاتفاقيات المبرمة مع اتحاد المزارعين في وادي الاردن بما في

ذلك عقود العمل يعني بده يرثها، فأطلق نص هذه العقود والاتفاقيات على اطلاقها، وبالتالي هذا الاتحاد الذي سينشأ بموجب هذا القانون سيرث جميع الموظفين الموجودين في اتحاد وادي الاردن.

معالي الرئيس فقط كنت اريد ان اشير إلى كلمة في الفقرة (ج) :-

وتصبح الخلف القانوني، ويصبح الخلف القانوني لأنه يتكلم عن فرع الاتحاد في وادي الاردن.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

معالي الرئيس انا فهمت الخلف القانوني فيما يتعلق بالعقود والاتفاقيات وليس فيما يتعلق بالموظفين، لذلك انا لا اعتقد هذه الفقرة تسحب على الموظفين، بل ينبغي افراد فقرة خاصة لهم.

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة : استجابة لبلاغ خليل، قانون الحل سيحدد الى أين تؤول الاموال لأنه لا يوجد في هذا القانون شكل الحل البسيط، القانون اللي سيصدر للحل يحدد الشكل التي تؤول له الاموال.

أولاً : نحن لا نتحدث عن موظفين رسميين، نحن نتحدث عن موظفين في الاتحاد تابعين لقانون العمل والعمال، فعقودهم اما خطية او عقودهم شفوية، وبالتالي الي حكاه معالي وزير العدل هو الذي ينطبق، هذه العقود والاتفاقيات يعتبر خلفاً قانونياً واقعياً لها، وما فيه حاجة لاي نص اضافي وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، هل تسحب اقتراحك اخ حاتم؟

السيد حاتم الغزاوي : نعم

معالي رئيس المجلس :

المادة (٢١) بفقراتها مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

كل من الشغل

## السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢٢)

لمجلس الوزراء إصدار الانظمة

اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة : موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة؟

موافقة

## السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون

بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة : موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة؟

موافقة

القانون ككل؟ موافقة.

## الأسباب الموجبة

لمشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين

منذ انشاء اتحاد المزارعين في وادي الاردن عام ١٩٧٤ برزت فكرة انشاء اتحاد عام للمزارعين يضم في عضويته كافة مزارعي المملكة.

ونظراً للتطورات التي شهدتها القطاع الزراعي خلال السنوات السابقة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ولإزدياد أعداد المطالبين بضرورة انشاء اتحاد عام للمزارعين سواء من داخل القطاع الزراعي أو خارجه، فقد كلف المجلس الزراعي وزارة الزراعة بوضع مشروع قانون اتحاد عام للمزارعين في المملكة، على ان يؤخذ بعين الاعتبار مشاريع القوانين المقدمة للمجلس من ممثلي المزارعين، والآخرى التي سبق ان قامت وزارة الزراعة باعدادها.

وقد تم اتمام هذا المشروع بعد اجراء مناقشات مستفيضة وفي عدة جلسات عقدها المجلس الزراعي لهذا الغرض.

ويمكن ايجاز مبررات انشاء اتحاد عام للمزارعين بما يلي :-

أولاً: اتاحة المجال لمشاركة اكبر عدد من المزارعين في المساهمة في اتخاذ القرارات الزراعية الصادرة بموجبها، مما يؤدي الى درجة اعلى من الالتزام وتحمل المسؤولية.

ثانياً: تجميع جهود المزارعين الذاتية وتوجيهها لخدمة مصالحهم وزيادة انتاجيتهم وتحسين دخولهم من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بأسعار مناسبة وكذلك تسويق منتجاتهم.

ثالثاً : توفير معلومات دقيقة بصورة دورية يستخدمها الاتحاد في وضع خطته وبرامجه.

هذا من الأعمال

رابعاً: ان انشاء مجالس نوعية متخصصة ضمن الاتحاد العام سيقترح فرصاً جيدة لتطوير الانتاج الزراعي وتركيز جهود المنتجين في أنشطة زراعية معينة، كما سيعطي جهاز الارشاد الزراعي الرسمي الفرصة للاتصال بأكبر عدد من المزارعين لحل مشاكلهم العلمية.

خامساً: لضمان عادل ومتكافئ لمختلف شرائح القطاع الزراعي كان لا بد من انشاء فروع جغرافية للاتحاد تضم كافة الاعضاء في كل منطقة جغرافية، وكذلك اتحادات نوعية لمزارعين سيشاركون في انتاج سلعة واحدة، وكان لا بد من ضمان العدالة في تمثيلهم على الصعيد الجغرافي والمهني، وبما يضمن لأي شريحة من هؤلاء المزارعين ان تحافظ على مكتسباتها عندما تضاعف من جهودها ونشاطها.

سادساً: تركت حرية الانتساب الى الاتحاد اختياراً للمزارع او الشركة .  
سابعاً: ان انشاء اتحاد عام للمزارعين في المملكة سيؤدي الى ظهور قيادات محلية يمكن ان تعطي الكثير ليس لتنمية القطاع الزراعي فحسب ولكن لتنمية ريفية متكاملة في كافة المناطق الريفية.

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين

كما أقره مجلس النواب

المادة (١):

يسمى هذا القانون (قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٦) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه إلا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

- الوزير: وزير الزراعة

- الاتحاد: الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين.

- المجلس: مجلس ادارة الاتحاد.

- الرئيس: رئيس المجلس

- المدير: المدير العام للاتحاد

- الفرع: فرع الاتحاد

- مجلس الفرع: مجلس ادارة الفرع.

- الاتحاد النوعي: اتحاد مزارعين منتجين لسلع زراعية محددة في مختلف انحاء المملكة والمؤسس وفقاً لاحكام هذا القانون.

- المهنة: ممارسة العمل الزراعي في مجال الانتاج النباتي او الحيواني او كليهما.

- المزارع: الشخص الأردني الذي اتم الثامنة عشرة من عمره ويمارس المهنة.

على سبيل التفريغ او تعتبر المهنة مصدر دخل رئيسي له.

الشركة: الشركة الزراعية الأردنية التي تمارس المهنة.

المادة (٣):

١ - ينشأ بموجب هذا القانون هيئة أهلية تسمى (الاتحاد العام للمزارعين

الأردنيين) ويكون له شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه

الصفة حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق اهدافه وغاياته وله

هذا من الأعمال



ان يقوم بجميع التصرفات والاجراءات القانونية والقضائية باسمه وان ينيب عنه اي شخص آخر لهذه الغاية ويكون مركزه الرئيسي في عمان.

ب - ينشأ للاتحاد فرع في كل محافظة ، وللوزير بناء على تنسيب المجلس انشاء فروع له في سائر انحاء المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار انشاءه.

#### المادة (٤) :

يهدف الاتحاد إلى اتاحة المجال لمشاركة اكبر عدد من المزارعين في اعمال الاتحاد وتجميع جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم وتقديم الخدمات لهم وفقاً لاحكام هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :

١ - دراسة المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها لدى الجهات المختصة.

ب - المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص في اقتراح البرامج والخطط التي تدعم التنمية الزراعية بما يتعلق بالإنتاج والتسويق والتصنيع والتمويل.

ج - انشاء اسواق بيع المنتجات الزراعية في مواقع مناسبة خارج حدود البلديات وادارتها وممارسة ما من شأنه تنظيم عملية تسويق تلك المنتجات داخل المملكة وخارجها.

د - المساهمة في اي شركة او مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات الاتحاد او تعتبر مكملة لها او تمارس عملاً يساعد الاتحاد على تحقيق غاياته.

هـ - الاتجار بمنتجات الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

و - إقامة المعارض وعقد المؤتمرات واصدار المجلات والنشرات الزراعية.

#### المادة (٥) :

١ - يتم انشاء الاتحاد النوعي بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس وتسري احكام هذه الفقرة على الغاء اي اتحاد نوعي قائم او دمج اتحاد نوعي او اكثر في اتحاد نوعي واحد.

ب - يترتب على مؤسسي الاتحاد النوعي ان يرفقوا بطلبهم الى المجلس لتأسيس الاتحاد النوعي نظاماً داخلياً له يتضمن اهدافه والصلاحيات المنوطة به وكيفية تشكيل هيئته العامة وانتخاب مجلس ادارته والصلاحيات والمهام الخاصة بكل منهما واجتماعاتها واتخاذ القرارات فيهما وسائر الامور المتعلقة بالاتحاد النوعي وموارده المالية ورسم الانتساب له.

ج - يشترط في عضو الاتحاد النوعي ان يكون عضواً في أحد فروع الاتحاد ويجوز للعضو ان يكون عضواً في واحد او اكثر من الاتحادات النوعية ما دامت شروط العضوية متوافرة فيه.

#### المادة (٦) :

١ - عضو الاتحاد هو المزارع المنتسب إلى أحد فروع الاتحاد والمسدد لالتزاماته المالية تجاه الفرع وتسري احكام هذه الفقرة على الشركة المنتسبة لاجد الفروع وتحدد شروط العضوية وفقاً لاحكام النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

ب - عضوية الاتحاد اختيارية ويقدم طلب الانتساب الى الفرع من المزارع او الشركة الى مجلس الفرع على الانموذج المعد لهذه الغاية ، مرفقاً بالوثائق والمستندات المقررة ، ويصدر مجلس الفرع قراره بشأن الطلب وله قبوله او رفضه بقرار معلل.

## المادة (٧) :

تتألف الهيئة العامة للاتحاد من مجموع أعضاء مجالس إدارة الفروع ورؤساء الاتحادات النوعية، وتتولى هذه الهيئة المهام والصلاحيات التالية :-

١ - إقرار السياسة العامة للاتحاد وبرنامج عمل المجلس السنوية ومتابعة تنفيذها.

ب - إقرار مشروع الموازنة السنوية للاتحاد وتصديق حساباته الختامية.

ج - مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه.

د - تحديد مقدار المساهمة المالية السنوية للفروع والاتحادات النوعية في الاتحاد.

هـ - تعيين مدقق حسابات قانوني للاتحاد.

و - انتخاب المجلس وتحدد طريقة الانتخاب واجراءاته وسائر الامور المتعلقة به بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

ز - دراسة الامور الاخرى التي تقدم اليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء شريطة ان تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ح - الموافقة على التصرف بالاموال غير المنقولة للاتحاد.

## المادة (٨) :

١ - يتألف المجلس من الرئيس وم عشرة أعضاء وتستمر ولاية المجلس لمدة اربع سنوات، وينتخب نائباً للرئيس من بين اعضائه.

ب - يتولى المجلس ادارة شؤون الاتحاد والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به بما في ذلك ما يلي :

١ - تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة من الهيئة العامة وعقد الاتفاقيات المتعلقة باعمال الاتحاد واهدافه.

٢ - دراسة التوصيات المقدمة اليه من مجالس الفروع وإصدار القرارات بشأنها.

٣ - اعداد مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالاتحاد ورفعها الى الوزير بعد اقراها من الهيئة العامة.

٤ - تصديق مشروع الموازنة السنوية التقديرية للاتحاد والحسابات الختامية له ورفعها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان موقف المالي والاداري للاتحاد.

٥ - اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون بما في ذلك التعليمات المتعلقة بادارة اسواق بيع المنتجات الزراعية التي ينشؤها المجلس خارج حدود البلديات.

٦ - تعيين المدير.

٧ - اصدار التعليمات المتعلقة بالشؤون المالية والادارية بما في ذلك تعيين الموظفين والمستخدمين اللازمين لتسيير اعمال الاتحاد وفروعه وتحديد راتب المدير وعلاواته وكذلك تحديد رواتب الموظفين وعلاواتهم وسائر الامور المتعلقة بهم.

## المادة (٩) :

للمجلس في سياق قيامه بالاعمال المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون

هذا من الأعمال

تشكيل اللجان المتخصصة بما في ذلك اللجان التأديبية من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة وتحدد المهام والصلاحيات المنوطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير.

#### المادة (١٠) :

١ - يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :

- ١ - رئاسة اجتماعات المجلس والهيئة العامة للاتحاد.
- ٢ - تمثيل الاتحاد لدى الجهات الرسمية والهيئات المحلية والأجنبية والغير.
- ٣ - أي صلاحيات أخرى يفوضه المجلس القيام بها.
- ب - يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه أو شغور منصبه.

#### المادة (١١) :

يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :-

- ١ - تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس.
- ب - الاشراف على موظفي الاتحاد والمستخدمين فيه.
- ج - اعداد مشروع الموازنة السنوية للاتحاد.
- د - القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها المجلس أو الرئيس أو تنص عليها الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.

#### المادة (١٢) :

تتألف الهيئة العامة للفرع من الأعضاء المنتسبين للفرع في منطقة اختصاصه المحددة في قرار انشائه وتتولى هذه الهيئة المهام التالية وذلك بالإضافة الى أي مهام أو صلاحيات تناط بها بموجب أي نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

١ - انتخاب مجلس إدارة الفرع.

ب - دراسة الأمور المتعلقة بشؤون الفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ج - اقرار مشروع الموازنة السنوية للفرع وتصديق الحسابات الختامية له.

#### المادة (١٣) :

١ - يتألف مجلس الفرع من سبعة أعضاء وتستمر ولاية مجلس الفرع لمدة اربع سنوات.

ب - ينتخب مجلس الفرع في أول اجتماع له رئيساً للفرع ونائباً له وأمين سرّ.

ج - يتولى مجلس الفرع المهام والصلاحيات التالية:

١ - تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة في منطقة عمل الفرع.

٢ - تمثيل الاتحاد في منطقة عمل الفرع لدى الدوائر الرسمية

٣ - طرح القضايا التي تهم الاعضاء في المنطقة على الهيئة العامة للفرع لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها ومن ثم تقديمها الى المجلس.

٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للفرع.

٥ - وضع برنامج العمل وعرضه على الهيئة العامة للفرع لاقاراره بما في ذلك

تأمين احتياجات المزارعين في المنطقة من مستلزمات الانتاج الزراعي.

٦ - تحديد مواقع أسواق بيع المنتجات الزراعية في منطقة عمله.

٧ - إقامة الندوات والمعارض الزراعية في منطقة الفرع والمساهمة في تنفيذ

البرامج الارشادية التي تقوم بها الاجهزة الرسمية المختصة.

هذه من الأعمال



## المادة (١٤) :

تنظم الاجراءات والامور الاخرى المتعلقة بكل من اعمال الهيئات العامة للاتحاد وفروعه والمجلس ومجالس الفروع والنصاب القانوني لاجتماعات كل منها وكيفية اتخاذ القرارات فيها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

## المادة (١٥) :

تحدد رسوم الانتساب لعضوية فروع الاتحاد واعادة الانتساب وبدل الخدمات التي يقدمها الاتحاد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

## المادة (١٦) :

تتكون الموارد المالية للاتحاد من المصادر التالية:

- ١ - المساهمات السنوية للاتحادات النوعية والفروع في موازنة الاتحاد.
- ب - الارباح التي تتأتى للاتحاد من خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي.
- ج - ريع استثمار الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للاتحاد بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية.
- د - المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الاتحاد على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني.
- هـ - اي ايرادات او بدلات اخرى تتأتى للاتحاد مقابل نشاطاته مما يدخل في اهدف.

## المادة (١٧) :

تتكون الموارد المالية للفرع من المصادر التالية:

- ١ - رسوم انتساب الاعضاء.

ب - المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الفرع من مصادر محلية.

ج - عائدات اسواق بيع المنتجات الزراعية التي يديرها الفرع والارباح التي تتأتى له من خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي.

د - بدل خدمات الفرع.

هـ - ريع استثمار الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للفرع بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية.

و - اي ايرادات او بدلات اخرى تتأتى للفرع مقابل نشاطاته المختلفة.

## المادة (١٨) :

لا يجوز استعمال اموال الاتحاد المنقولة وغير المنقولة او اي من فروع او الاتحادات النوعية الا لتحقيق اهداف وغايات الاتحاد المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة المعمول بها.

## المادة (١٩) :

١ - بعد صدور هذا القانون يشكل مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من رئيس وعشرة أعضاء من القطاعين العام والخاص ممن لهم علاقة بالاعمال الزراعية لمدة سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة مماثلة لمرة واحدة، وذلك بقرار من مجلس الوزراء تتولى خلالها صلاحيات الهيئة العامة للاتحاد والمجلس والرئيس.

ب - اثناء الفترة التأسيسية ينشأ فرع في كل محافظة من محافظات المملكة بالإضافة للفرع في منطقة وادي الاردن.

كل من اشعل

## المادة (٢٠) :

يعفى الاتحاد والفروع والاتحادات النوعية من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات وذلك باستثناء المشتريات والمبيعات لغايات الاتجار بها.

## المادة (٢١) :

اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون:

١ - مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة يلغى (قانون اتحاد مزارعي وادي الأردن رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤).

ب - تؤول الى فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن جميع الاموال والموجودات والحقوق العائدة لاتحاد المزارعين في وادي الأردن ويتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

ج - تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع اتحاد المزارعين في وادي الاردن وكأنها معقودة مع فرع الاتحاد في منطقة وادي الاردن ويصبح الخلف القانوني لاتحاد المزارعين في وادي الاردن في كل ما اشتملت عليه من حقوق والتزامات.

## المادة (٢٢) :

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٣) :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

## معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل قبل ان ارفع  
الجلسة اود ان أنوه بأنه سيكون  
آخر ايام العمل قبل العطلة يوم  
الاحد القادم، ولإلتزامات عند  
العديد من الزملاء فلن يكون لدينا  
جلسة ، وبهذه المناسبة أهني  
الجميع بقرب حلول عيد الفطر  
السعيد متمنياً لكم عيداً سعيداً  
وحياة طيبة وأرفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هائل من السور